ربح خاص، خسارة عامة:

دور المدارس الخاصة منخفضة الرسوم
في انحراف مسار ونوعية التعليم ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

الحملة العالمية
للتعليم
www.campaignforeducation.org

شكر وتقدير

تم إعداد تقرير "ربح خاص، خسارة عامة: دور المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في انحراف مسار ونوعية التعليم" نيابة عن الحملة العالمية للتعليم من قبل كتبها جو ووكر، وانجيلا تانيجا، وشهرزاد عبدالاه وكارولين بيرس، وبمساهمات من كجيرستي ماو وريبيكا وايت. وقام بتحرير التقرير إيما سيري بدعم من كاتي معلوف بوس وآنا ماريوت من منظمة أوكسفام، وديفيد آرتشر من اكشن ايد الدولية.

كما قدم التالية أسماؤهم مساهمات كبيرة في مراحل مختلفة من التقؤيؤ وهم: سيلفان أوبري (المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، ويونا نستل وفيرنور مونيوز وأنطوني ديفيس (منظمة بلان الدولية)؛ تنوير منتظم/(اكشن ايد الدولية)؛ دلفينيني دورسي (مشروع الحق في التعليم)،ايان ماكفرسون وترين بيترسن (سابقا/مؤسسات المجتمع المفتوح)؛ جدعون رابينوفيتش (أوكسفام)؛ سلستين اوكاديلي أودو (أوكسفام نيجيريا)؛ آن سورنسن (أوكسفام Ibis)؛ ماكس لوسون (منظمة أوكسفام الدولية)؛ عاصم جعفري(أوكسفام باكستان)؛ رافي براكاش (أوكسفام الهند)؛ ساندرا دوراك (أوكسفام ألمانيا)؛ ميلاني كرامرز (أوكسفام)؛ نادية داعر (منظمة أوكسفام الدولية)؛ آساتو لو نديايا (حملة الشبكة الإفريقية للتعليم للجميع - NA-CEFA)؛ لمباني نساباتو وماريز ساغنو (سابقا ANCEFA)؛ كاميلا كروسو ولورا جيانكيشيني وتاتيانا لوتيبرزو (حملة أمريكا اللاتينية للحق في التعليم - CLADE)؛ سيسيليا سوريانو ورينيه راية (آسيا رابطة جنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار - ASPBAE)؛ مبارك يحيى عباس وسوسن الرفاعي (الحملة العربية للتعليم للجميع - ACEA)؛ ميراي دي كونينغ (سابقا/ الدولية للتربية)؛ توني بيكر (ريزلتس)؛ دان جونز ونيكولا كادبوري (سابقا الحملة العالمية للتعليم في المملكة المتحدة)؛رينيه فاراس (منتدى التعليم للجميع)؛ ليزلي تيتي (حملة التحالف الوطني للتعليم في غانا - GNECC)؛ موغابي ليون (حملة التحالف الوطني للتعليم رواندا - REFAC)؛ آدم محمد (حملة التحالف الوطني للتعليم الصومال - EFASOM)؛ زهرة أرشد (التحالف الوطني للتعليم باكستان - PCE)؛ تشيوما أوسوجي (حملة التحالف الوطني للتعليم للمجتمع المدني من أجل التعليم للجميع نيجيريا - CSACEFA)؛ ليندا نوربي (المنتدى السويدي للتعليم للجميع)؛ ك] أم ينامول هوك (الحملة الشعبية من أجل التعليم بنغلاديش - EPMAC)؛ أشلي ويلسون، بريان كالاهان، وجنيفر ريج، (الحملة العالمية للتعليم -الولايات المتحدة)؛ ادوين غراغيرت (سابقا الحملة العالمية للتعليم الولايات المتحدة)؛ راماكانت راي (التحالف الوطني للتعليم - NCE الهند)؛ نوبور(سابقا التحالف الوطني للتعليم الهند)؛ ابيتشاو ميكونين (شبكة التعليم الأساسية إثيوبيا)؛ ماندي كيمب (منظمة العمل والخدمة الخارجية الدولية VSO)؛ شون ماك تيرنانس. بالإضافة إلى الزملاء من التحالف التعليم للجميع كينيا Elimu Yetu ومنتدى التعليم للجميع في هايتي (REPT).

كما نود أن نشكر أعضاء المجتمع الأكاديمي الذين دعموا هذا التقرير: الدكتور أنتوني فيرجر (جامعة برشلونة المستقلة)؛ البرفسور ارشانا مهنديل (معهد تاتا للعلوم الاجتماعية)؛ كورتيس ريب (جامعة ألبرتا)؛ البرفسور كيث لوين (جامعة ساسكس)؛ أستاذ جويل ساموف (جامعة ستانفورد)؛والبروفيسور ستيفن كليس (جامعة ميريلاند).

وشكر خاص لأعضاء الحملة العالمية للتعليم لتفانيهم في البحث والنضال من أجل الحق في التعليم العام النوعي والمجاني، وكانت تجاربهم حاسمة في صياغة هذا التقرير.

وأخيرا، نتوجه بالشكر إلى برنامج مؤسسات المجتمع المفتوح لدعم التعليم لدعمهم المالي لهذا التقرير.

يتوفر التقرير بالكامل (باللغة الإنجليزية فقط) على العنوان التالي:.http://bit.ly/PPPLE

الحملة العالمية للتعليم هي أكبر حركة للمجتمع المدني في العالم تعمل على إنهاء أزمة التعليم العالمية، وتتضمن شبكة من الأعضاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي – وللأعضاء أنفسهم شبكات من عشرات إلى مئات المنظمات - تعمل في أكثر من 001 دولة، وتمثل الحملة العالمية للتعليم قاعدة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين، والحركات الاجتماعية وشبكات الشباب، والجماعات الشعبية.

© الحملة العالمية للتعليم 2016، جميع الحقوق محفوظة.

6 بلاكوود، باركتاون، جوهانسبرج 2193، جنوب أفريقيا

www.campaignforeducation.org

صورة الغلاف: فتاة تقف في أحد الفصول الدراسية في أكاديمية بريدج الدولية في عشوائية ماثاري، كينيا.© كزافييه بورجوا.

ربح خاص، خسارة عامة:

دور المدارس الخاصة منخفضة الرسوم
في انحراف مسار ونوعية التعليم ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

1. مقدمة

لما يقرب من 70 عاماً[1] أدركت الحكومات في جميع أنحاء العالم أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان؛ ومنذ ذلك الحين، قدمت تعهدات متكررة لضمان التعليم للجميع.- وهذا يشمل أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي أقرت في عام 2015. فالتعليم النوعي والجيد يعد من أقوى الوسائل للحد من الفقر وعدم المساواة لدى الحكومات. فالتقديرات تشير الى امكانية انتشال 171 مليون شخص من براثن الفقر إذا ما حصلوا على التعليم النوعي[2]، وضمان حصول جميع النساء على التعليم الابتدائي مما يؤدي لانخفاض نسبة إلى السدس[3]. وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الضخمة، لا زالت كثير من النظم التعليمية تكافح لتلبية حتى الاحتياجات الأساسية، ولا زال التعليم يعاني من نقص الاستثمارات والإرادة السياسية لمتابعة الالتزامات. واليوم، ما زال 121 مليون طفل خارج التعليم الابتدائي أو الإعدادي[4] مما يعني ولادة جيل آخر من أفقر الأسر في العالم ممن هم معرضون لخطر التخلف عن الركب وللأبد.

وهناك عدد متزايد ممن يطالب بزيادة خصخصة التعليم، وعلى وجه التحديد توسيع ما يسمى بالمدارس الخاصة منخفضة الرسوم أو منخفضة التكاليف (SPFL)، كحل لأزمة التعليم ويدعون بأن التعليم العام قد حاول وفشل - ولكن هذه الحجج تغفل حقيقة أنه وفي كثير من البلدان النامية عانى القطاع العام ومنذ فترة طويلة من نقص مزمن في التمويل، ومنع الاستثمارات طويلة الأجل وبناء القدرات المؤسسية اللازمة لضمان الجودة والمساواة في التعليم.

ويتناول تقرير ربح خاص، خسارة عامة: دور المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في انحراف مسار ونوعية التعليم، الأدلة وراء هذه الادعاءات الكبيرة التي تحققت لصالح زيادة الخصخصة، وإمكانية وجود بديل عام لتحقيق جودة التعليم للجميع. وحيث أن مستقبل العديد من الأطفال على المحك، والأطفال الأكثر فقرا هم وراء الركب بكثير، هناك حاجة ملحة للاستثمار وبحكمة في التعليم، ولا سيما في البلدان الأكثر فقرا. ومما يشكل تحديا للحكومات والجهات المانحة للعمل بناءا على أدلة محكمة لمل يمكن أن يكون فعالا من حيث تقديم التعليم النوعي الشامل، نظرا لتداعيات طويلة الأجل لنظم التعليم في جميع أنحاء العالم.

2. خصخصة التعليم والمدارس الخاصة منخفضة الرسوم

في حين تبقى المدارس الحكومية هي الجهات الرئيسية التي تقدم التعليم في معظم البلدان، يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في جميع أنحاء العالم، سواء من حيث مشاركته في توفير خدمة عامة، وكمقدم لخدمة التعليم بحد ذاتها، حيث تشير الدلائل في الآونة الأخيرة الى حدوث توسع سريع لمشاركة وانخراط القطاع الخاص في تقديم التعليم. فبيانات اليونسكو من عام 2014 تشير إلى أن 13% من الالتحاق بالمدارس الابتدائية، و25% من الالتحاق بالمدارس الثانوية، تتم في المدارس الخاصة. وأظهر تحليل بيانات اليونسكو لعام 2012 تزايد هذه المعدلات في البلدان النامية - على جميع المستويات. على سبيل المثال، وعلى مستوى المدارس الابتدائية، 5% فقط من الالتحاق بالمدارس خاصة في الدول المتقدمة، مقابل 13% في البلدان النامية. ففي البيرو، تضاعف عدد الملتحقين في المدارس الخاصة تقريبا في العقد الماضي [5]، وفي الهند، حققت المدارس الخاصة نسبة 40% من نسب التسجيل والالتحاق في التعليم الابتدائي والثانوي عام 2013، وتشير التقديرات بناء على الاتجاهات الحالية إلى أن ذلك سيرتفع إلى 55-60% بحلول عام 2022 [6]. وفي باكستان، ينمو الالتحاق الخاص في المرحلة الابتدائية بنسبة وصلت إلى 34% في عام 2013، [7] وهناك زيادات سريعة مماثلة تجري أيضا في العديد من البلدان في أفريقيا مثل نيجيريا وكينيا وغانا.

اتجاه متزايد: مدارس خاصة رسوم منخفضة

تنامت في الآونة الأخيرة ظاهرة المدارس الخاصة الربحية ذات الرسوم المنخفضة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. كما يوحي الاسم، تتقاضى هذه المدارس رسوما رمزية مقارنة مع المدارس الخاصة التقليدية، وتستهدف العائلات ذات الدخل المنخفض. واحد هذه الاتجاهات هو التوسع في سلسة المدارس الخاصة منخفضة الرسوم، مثل أكاديميات بريدج إنترناشيونال التجارية الأمريكية والتي تعمل في الغالب في كينيا وأوغندا، وتتوسع إلى بلدان أخرى، ومدارس أوميغا في غانا والتي يشترك في ملكيتها رجل الأعمال البريطاني جيمس توليّ[8]، ومدارس ابيك في الفلبين. وتقدم مدارس أوميغا وبريدج نموذجا منخفض التكلفة، وتكنولوجيا فائقة، ووصفتها بريدج باسم "أكاديمية في صندوق"، والتي تهدف لخدمة أكبر عدد من الطلاب بأقل تكلفة ممكنة، فهي تحقق الإرباح من رسوم تتراوح بين 6-41 [9]دولارا أمريكيا شهريا لكل تلميذ ومن خلال التوسع المستمر وخفض التكاليف. وهم يعتمدون على المعلمين غير المؤهلين منخفضي الأجر والتكنولوجيا لتقديم الدروس الموحدة. وفي مدارس أوميغا يحصل المعلمون على 20% من رواتب نظرائهم في القطاع العام[10].

وهناك أموالا طائلة تتأتى من الرسوم المنخفضة، فضلا عن الخدمات الأخرى مثل تطوير الكتب المدرسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تستقطب الشركات للعمل في التعليم في البلدان الأكثر فقرا. فأكاديميات بريدج الدولية، على سبيل المثال، تتوقع ربحا بقيمة 500 مليون دولار امريكي خلال السنوات الـ 10 المقبلة[11]. وتقدر مدارس إنوفا، وهي سلسلة من 32مدرسة من المدارس

فصل دراسي في أكاديمية بريدج الدولية، عشوائية ماثاري، كينيا. الصورة من كزافييه بورجوا.

الخاصة – ذات الرسوم المنخفضة في بيرو التي يملكها تكتل شركات بيروفية أرباحها للعام 2014 بنحو 22 مليون دولار أمريكي[12]، وتتحمس شركات التعليم ومستثمريها للاستفادة من سوق التعليم المربحة، والتي يقدر أن تبلغ قيمتها حوالي 44 تريليون[13] دولار أمريكي من خلال دعم هذه المدارس. وقد وصف الرئيس التنفيذي لشركة بيرسون، أكبر شركة تعليم في العالم[14]، التعليم باعتباره واحدا من "الصناعات سريعة النمو في القرن الحادي والعشرين"[15]. وحققت بيرسون نفسها استثمارات المالية في عدد كبير من سلاسل المدارس الخاصة الربحية منخفضة الرسوم، في نيجيريا، وجنوب أفريقيا، والفلبين[16]، وكذلك في سلسلة أوميغا في غانا. وبذلك، وسعت بيرسون من انتشارها العالمي، فضلا عن صوتها في المناقشات التعليم العالمية، على سبيل المثال من خلال مقعدها في مجلس الشراكة العالمية للتعليم.

ومؤسسات مثل شبكة أوميديار ومؤسسة ميدان بيرشينج[17] تساند مباشرة التوسع في نموذج المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في حين أن مؤسسة صندوق الاستثمار للطفولة (CIFF) تمول دراسة "لدراسة إمكانية الاستفادة من ابتكار القطاع الخاص لتقديم تعليم ما قبل المدرسة ذا جودة عالية للكينيين الفقراء"[18]. الأفراد من ذوي النفوذ والصلات بقطاع الأعمال التجارية التربوية الأعمال، بما في ذلك جيمس تولي من أوميغا، والسير مايكل باربر من بيرسون، مانوا أيضا واضحين جدا في دعمهم للمدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة[19].

تزايد الدعم من الجهات المانحة

تعد المملكة المتحدة من أبرز الجهات المانحة التعليم العالمية حيث قدمت 905 مليون باوند بريطاني ضمن المعونة الثنائية للتعليم لعام 2013، وغالبيتها تهدف إلى دعم وتحسين تقديم التعليم في القطاع العام. ومع ذلك، فإن عددا متزايدا من الاستثمارات التي تقوم بها وزارة التنمية الدولية البريطانية تدعم نمو المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة، وتساعد الحكومات في تمويل المدارس الخاصة لتقديم التعليم. وتدعو ورقة الموقف تجاه التعليم الصادرة عن وزارة التنمية الدولية في تموز/يوليو 3102 الى "تطوير شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص" وتلتزم وزارة التنمية الدولية بتعزيز المدارس خاصة منخفضة الرسوم في أربعة بلدان على الأقل[20]. وتقوم الوكالة حاليا بتمويل مبادرات لتشجيع التعليم الخاص في عدد من دولة من بينها باكستان ونيجيريا وكينيا وأوغندا والهند[21]. ومع ذلك، وفي عام2016 عارضت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أيضا دعم الحكومة البريطانية لسلاسل المدارس الخاصة الربحية على أساس أن ذلك يشكل انتهاكا لحقوق الأطفال في البلدان الفقيرة. وأوصت بأن تمتنع المملكة المتحدة "عن تمويل المدارس الخاصة الربحية"، وإعطاء "الأولوية للتعليم المجاني والنوعي والتعليم الابتدائي في المدارس الحكومية [22]."

مجموعة البنك الدولي واحدة من أكبر الممولين الخارجيين للتعليم في العالم النامي[23] ويوجه معظم التمويل من أجل التعليم في البلدان ذات الدخل المنخفض وتعزيز نظم التعليم العام من خلال المؤسسة الدولية للتنمية (IDA). ومع ذلك، فإنه يستثمر أيضا في ويشجع على زيادة توفير الخدمة الخاصة "رغم اعترافه بوجود قاعدة أدلة محدودة أو متناقضة"[24]. وعلى الرغم من أن البنك لديه تاريخ قوي من دعم إلغاء الرسوم المدرسية وتمويل النظم التعليمية الحكومية، الا أن الدعم المالي الذي يقدمه لتوفير التعليم يتنامى مع تزايد الاستثمارات الأخيرة في ثماني دول من بينها بوركينا فاسو[25] والهند[26]. كما تقدم مجموعة البنك الدولي أيضا الدعم مباشرة للتوسع في التعليم الربحي من خلال مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الذراع الاستثماري للمجموعة في القطاع الخاص. وتشمل الاستثمارات الأخيرة استثمار 10 ملايين دولار أمريكي لتوسيع

أكاديميات بريدج الدولية خارج كينيا لتشمل ثلاث دول أخرى. واحد مقاصد هذا الاستثمار، كما هو موضح في وثائق مشروع مؤسسة التمويل الدولية، هو خلق "إظهار الأثر"لإظهار مدى صلاحية هذا النموذج الخاص من التعليم و"جذب الشركات الأخرى لتوظيف استراتيجيات مماثلة[27]." والدعم السياسي للخصخصة، والمدارس الخاصة منخفضة الرسوم، من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى هو أيضا كبير. فعلى سبيل المثال وفي عام 2015، أشاد الرئيس جيم كيم بأكاديميات بريدج الدولية في خطاب مهم قبل اجتماعات الربيع. واشار تقرير لعام 2014 لبنك التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن على "أفريقيا بناء قطاع خاص نشط يدعم تطوير نظام ديناميكي للتعليم الابتدائي" [28]، والتي كانت واحدة من التوصيات ذات الأولوية لتسريع تقدم الأهداف الإنمائية للألفية. كما روج بنك التنمية الآسيوي الشراكة في تمويل التعليم بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشراكة مع المدارس الخاصة منخفضة الرسوم[29].

3. المدارس الخاصة منخفضة الرسوم: فحص الأدلة

زيادة دعم الجهات المانحة والمؤسسات للمدارس الخاصة منخفضة الرسوم - بما في ذلك سلاسل المدارس - والحوافز المالية المتزايدة للشركات الخاصة لتحقيق الربح من التعليم في البلدان النامية، يدفعنا لفحص الأدلة وراء الحجج المقدمة لصالح هذه النهج. فهل خصخصة التعليم، والمدارس الخاصة منخفضة الرسوم على وجه الخصوص، تعد حلا قابلا للتطبيق لضمان جودة التعليم للجميع؟ والادعاءات هي:

1. المدارس الخاصة منخفضة الرسوم توفر تعليما نوعيا أفضل
2. المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في متناول جميع
3. المدارس الخاصة منخفضة الرسوم توسع فرص الحصول على التعليم لأكثر الناس استبعادا
4. المدارس الخاصة منخفضة الرسوم أكثر كفاءة وابتكارا
5. المدارس الخاصة منخفضة الرسوم توفر الاختيار والمنافسة التي ترفع المعايير في النظام، وتستجيب لمتطلبات الآباء.

فهل المدارس الخاصة منخفضة الرسوم توفر تعليما نوعيا أفضل؟

الكثير من الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين هم في المدارس هم، في الواقع، يتلقون القليل جدا من التعليم. ففي شبه الصحراء الأفريقية على سبيل المثال، تشير الأدلة إلى أن 40% فقط من الأطفال في الصف الرابع الابتدائي قادرون على القراءة الأساسية والكتابة والرياضيات[30]. وبينما تستخدم درجات الاختبار كمؤشر لجودة التعليم، على أساس أنها تقيس المهارات الأساسية، وافقت الدول مرارا وتكرارا أن التعليم الذي يعلم ببساطة الأطفال القراءة الأساسية والرياضيات لا يعد تعليما نوعيا ذا جودة[31]. فنقص الاستثمار ونقص المعلمين المدربين تدريبا جيدا والمكافئين يعني أن الرؤية الحقيقية للجودة في التعليم العام معتمه، وفي هذا السياق، دعاة المدارس الخاصة منخفضة الرسوم يقولون أنها يمكنها تحسين نوعية التعليم أفضل من المدارس الحكومية، وأنها يمكن أن تساعد على معالجة أزمة الجودة.

هل تقدم المدارس الخاصة تعليما جيدا ونوعيا أفضل من المدارس الحكومية؟

وجـدت دراسـة دقيقة لـوزارة في المملكة المتحدة للتنمية الدولية (DFID)[32]، وبالاطلاع على الدراسات التي أجريت مؤخرا على مجموعة متنوعة من أنواع المدارس الخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط[33]، وجود إجماع خجول على تحقيق تلاميذ المدارس الخاصة لنتائج تعليمية أفضل من تلاميذ المدارس الحكومية، ولكنها استنتجت بالقول إن "هناك غموض حول صحة حجم تأثير المـدارس الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، اخفق العديد من الأطفال في تحقيق الكفاءات الأساسية حتى في المدارس الخاصة.[34]"وسعت عدد من الدراسات لإلقاء الضوء على هذه المشكلة عن طريق التحكم على التحيز الطبيعي لصالح المدارس الخاصة، فوجدت: أن الغالبية العظمى من الأطفال الذين التحقوا بالمدارس الخاصة استفادوا من فوائد الوضع الاجتماعي والاقتصادي العالي نسبيا. وأن الأطفال من الفئات الاجتماعية والاقتصادية العليا، وخاصة أولئك الذين يلتحقون بالمدارس ذات الرسوم، يمتلكون عدد من المزايا الهامة مقارنة أقرانهم الأكثر فقرا[35]. وتشمل لآباء مثقفون ومتحفزون لدعم التعلم، والتغذية الجيدة، والتي تؤدي إلى نتائج تعليمية أفضل. وقد وجدت الدراسات التي أخذت هذه العوامل في الحسبان وجود قليل أو حتى عدم وجود أي دليل واضح على ميزة نوعية للقطاع الخاص، وخاصة في المدارس الخاصة منخفضة الرسوم. وشملت الدراسة بلدان منظمة التعاون والتنمية[36]، ودراسات لدول أمريكا اللاتينية من قبل بنك التنمية للبلدان الأمريكية[37]، وكذلك دراسات من غانا[38]، وكوستا ريكا[39]، وكندا[40]. وهناك أيضا أدلة من البلدان حيث تتفوق المدارس الحكومية على المدارس الخاصة من حيث مخرجات التعلم. فقد أظهر تحليل لنتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) لعام 2012 ثبوت ذلك في تايبيه الصينية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وتايلاند ولوكسمبورغ[41]، حتى قبل السيطرة على عامل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، هناك أدلة مماثلة في مجال البحوث على الولايات المتحدة[42] وأستراليا[43]، وتشيلي[44]. وهذه الأدلة تقوض حجة ميزة المدرسة الخاصة

هل توفر المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم مستوى مقبول من التعليم؟

في حين ينتقد التعليم العام بسبب مخرجات التعليم الكئيبة، أشارت دراسة دقيقة لوزارة التنمية الدولية[45] أن أداء المدارس الخاصة كان سيئا أيضا. ففي نيجيريا، وجد تقرير آخر لوزارة التنمية الدولية بعض الأدلة على أن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم تتفوق على المدارس الحكومية المحلية من حيث درجات الاختبار ومؤشرات أخرى نوعية (مثل نسب التلاميذ إلى المعلمين، وموقف الآباء)، لكن التقرير أشار أن "هذه الاختلافات النسبية بين الأداء العام والخاص فيما يتعلق بالجودة تخفي قضية أكثر جوهرية: ففي حين يبدو القطاع الخاص أفضل من الحكومي، ففي واقع الأمر هو وبعبارة أدق "أقل سوءا"[46]. وقد اشارت دراسة في ولاية أندرا براديش الهندية إلى أن 79% الاطفال بعمر الثماني سنوات في مدرسة خاصة لم يتمكنوا من إجراء عملية تقسيم بسيطة[47]. وفي الهند أيضا، وجد الباحثون أدلة على سوء الممارسات الصفية في المدارس الخاصة منخفضة الرسوم، بما في ذلك قيام الأطفال بنسخ الإجابات من الكتب المدرسية، وعدم إكمال الدروس وتحويلها لواجبات المنزلية[48].

أهمية المعلمين المدربين بالنسبة لجودة التعليم

فوجود معلم مدرب ومؤهل ومدعوم جيدا يعد من أهم العوامل الحاسمة في تحقيق التعليم النوعي والجيد، وهذا ما أقره إطار العمل للتعليم 2030 ويتضح من خلال استعراض شامل لـ20 عاما من البحث من قبل الأكاديميين، في جامعتي

ستانفورد وجامعة مينيسوتا[49]. فالعالم لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المتعلقة بتدريب وتوظيف المعلمين النوعيين والكفؤين بما يكفي؛ وتقدر اليونسكو الحاجة الى 3.2 مليون معلم لتوفير التعليم الأساسي للجميع بحلول 2030[50]. ومع ذلك يجب أن يكون المعلمون مدربين تدريبا جيدا، ومدعومين ويحصلون على مكافآت ليتمكنوا من تقديم تعليم عالي الجودة، والمدارس الخاصة منخفضة الرسوم تخفق في هذا الصدد، فكثيرا ما تعتمد المدارس الخاصة منخفضة الرسوم وسلاسل المدارس، على معلمين غير مؤهلين وغير مدربين، في كثير من الأحيان بعقود قصيرة الأجل وأجور منخفضة للغاية. فالرواتب في المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في الهند[51] وكينيا[52] والباكستان[53] ونيجيريا[54] تصل الى ثمن – نصف رواتب المعلمين في الحكومة، وفي بعض الحالات أقل من الحد الأدنى للأجور أو حتى عتبة الفقر الدولية. وتظهر الدراسات أيضا أن المدارس الخاصة توظف نسبا أعلى من الإناث، وتدفع لهن أقل من نظرائهن من الرجال – مستغلة الثغرات في الأجور بين الجنسين وتعزيز عدم المساواة[55] [56] ومن حيث التدريب، وفي غانا، فإن نصف المعلمين في المدارس الحكومية لم يتم تدريبهم - وهذا الرقم يرتفع إلى 90% في المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة[57]. وتقدم سلسلة مدارس أوميغا وبريدج ثلاثة أسابيع من التدريب قبل الخدمة في كيفية تقديم الدروس الموحدة للمعلمين دون أي تدريب سابق[58] و[59]. وعلاوة على ذلك، تعتمد سلاسل المدارس الخاصة منخفضة التكلفة والرسوم LFPS (بما في ذلك أوميغا وبريدج) على خطط دراسية مكتوبة وجاهزة مما يقوض من الجودة.

استنتاج

ليس هناك أدلة كافية تشير إلى أن نتائج التعلم هي أفضل في المدارس خاصة برسوم منخفضة من المدارس الحكومية. وفي الواقع، تشير الأدلة إلى ضعف مخرجات التعليم والتدريس المنخفض الجودة في المدارس الخاصة، بما في ذلك سلاسل المدارس الخاصة الربحية منخفضة الرسوم، مما يلقي ظلالا من الشك الكبير على قدرة هذه النماذج على توفير التعليم الجيد للجميع.

هل المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في متناول الجميع؟

يشير المشغلين والمروجين للمدارس الخاصة منخفضة الرسوم بأن رسومها "معقولة"، وفي متناول حتى أفقر الأسر. ومع ذلك، فإن الأدلة من مختلف البلدان تشير أن مثل هذه المدارس لا تلبي حتى أي تعريف معقول للقدرة على تحمل تكاليفها. ففي نيجيريا، تصل تكلفة إرسال طفل واحد إلى مدرسة خاصة منخفضة الرسوم الى ما يقرب من 20% من الحد الأدنى للأجور السنوية[60]، وحيث بلغ متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في نيجيريا 5-6، عندها تعادل هذه التكلفة نظريا دخل الأسرة إذا تم إرسال أربعة أو خمسة أطفال إلى المدرسة في نفس الوقت - الحد الأدنى للأجور السنوية أعلى بكثير من الإيرادات الفعلية لأفقر الأسر. فإرسال طفل واحد إلى سلسلة مدارس أوميغا منخفضة رسوم في غانا يكلف40% من دخل الأسرة السنوي لأفقر الأسر[61]. فرسوم بهذا المستوى تعني وببساطة أن الأطفال الأكثر فقرا لا يذهبون إلى مدارس الخاصة منخفضة الرسوم، مما يقوض بشكل واضح من الادعاء بأنها في متناول الجميع. وعلى أي حال، يسهم الفقراء بالفعل في التعليم العام من خلال الضرائب، وفي كثير من الأحيان بمعدل أعلى نسبيا من الميسورين بسبب أنظمة الضريبة التنازلية التي تعتمد على ضرائب الاستهلاك أو المبيعات[62]. فرسوم المدارس الخاصة منخفضة الرسوم مزدوجة، وتستنزف المزيد من الأموال من جيوب هؤلاء الأقل قدرة على الدفع.

الكلفة الحقيقية للرسوم بالنسبة للفئات الأكثر فقرا:

وحتى بالنسبة للقادرين على تحمل المدارس الخاصة منخفضة الرسوم أو منخفضة التكاليف فهناك تضحيات جسيمة، كما تستنزف الرسوم الدخل المتاح للإنفاق على الضروريات مثل الغذاء والدواء والكساء والمأوى والمياه النظيفة. وهذا يؤدي إلى مجموعة من المشاكل: الجوع والمرض والفقر والمديونية. وقد وجدت الأبحاث التي أجريت في الهند أن قروض التعليم هي من أعظم أسباب المديونية الريفية، والتي بدورها تؤدي إلى مشاكل أسرية، وحتى الانتحار[63]. ولا يعد ذلك مفاجئا نظرا لحجم الرسوم مقابل المال الذي تنفقه الأسر الفقيرة شهريا. وسيكون أمرا لا يمكن تصوره في البلدان ذات الدخل المرتفع، أن نتوقع من أفقر شرائح المجتمع إنفاق ما يزيد عن 20% من ميزانية الأسرة على التعليم، والذي لا ينبغي أن يكون مقبولا بالنسبة لأفقر الأسر في العالم.

تجاهل الأدلة على أهمية إلغاء الرسوم المدرسية في جميع أنحاء العالم

ما يثير القلق، هو أن الآثار الضارة للرسوم باتت معروفة من قبل المؤسسات والحكومات ذاتها التي تحتضن بحماس المدارس الخاصة منخفضة الرسوم. فعلى سبيل المثال، وفي مطلع الـ 2000 نأى البنك الدولي بنفسه عن سياساته السابقة مع اليونيسيف لمبادرة إلغاء الرسوم المدرسية[64]، واصفا الرسوم بأنها: "العقبة أمام توفير التعليم للجميع[65]." والنجاحات التي تحققت في البلدان التي ألغت الرسوم معروفة وموثقة. ففي أوغندا، على سبيل المثال، ارتفع الالتحاق بالمدارس بنسبة 73% في عام واحد فقط بعد إلغاء الرسوم المدرسية[66]. وفي إثيوبيا، وبعد الغاء الرسوم والتوسع الكبير في التعليم العام، انخفضت نسبة الأطفال في سن الدراسة الابتدائية خارج المدرسة 18% مقارنة مع 60% مطلع القرن[67].

استنتاج

تتناقض الأدلة المتاحة مع التأكيد على أن المدارس منخفضة الرسوم في متناول الجميع، وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة – لا بل إنها تستثني أفقر الناس من الفصول الدراسية. والأسوأ من ذلك، يتجاهل أنصار رسوم المدارس عقود من الأدلة على أن رسوم تقوم بذلك بالأمر نفسه، والأدلة تقوض قضية الاستثمار كإستراتيجية للوصول إلى الأفقر من أجل تحقيق حصول الجميع على التعليم.

المدارس الخاصة منخفضة الرسوم توسع الوصول إلى المستبعدين؟

هل هناك دليل على أن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم يمكنها الوصول إلى الفئات المهمشة؟ ظهرت المدارس الخاصة منخفضة الرسوم أو منخفضة التكاليف في الأحياء الفقيرة في المدن والتي لا تصلها خدمات القطاع العام، وبعض سلاسل المدارس الخاصة منخفضة الرسوم تعلن عن استهداف العشوائيات[68]. وبالنسبة لبعض الأسر التي تعيش في هذه المناطق تعد المدارس منخفضة الرسوم الخيار الوحيد المتاح، وهو ما ينطبق أيضا على الأسر الفقيرة – من الذين لا يستطيعون السفر والبحث عن بدائل. ومع ذلك، وفي كل دولة نامية تقريبا، هناك عدد أكبر من الأطفال في عمر المرحلة الابتدائية ممن هم خارج المدرسة في المناطق الريفية أكثر من أقرانهم في المدن، وهناك القليل من الأدلة على تواجد المدارس الخاصة في مثل هذه الأماكن المحرومة. والدليل من المناطق الريفية في الهند يشير إلى أن المدارس الخاصة تتواجد على نحو غير متناسب في المناطق الحضرية، وأنها بحاجة للبنية التحتية العامة في تلك المناطق[69]، أي أنها تواجه نفس التحديات من نقص في البنية التحتية كالمدارس الحكومية، مما يجعل من الصعب أن نتصور كيف يمكنها المساعدة في مواجهة تحدي الالتحاق في المناطق الريفية. ففي عام 2012، عاش 36% من أطفال المرحلة الابتدائية ممن هم خارج المدارس في المناطق المتضررة من النزاعات - وهم مجموعة من الأطفال المستبعدين ومن الصعب الوصول إليهم. [70، 71] ومع ذلك، في حين أن سلاسل المدارس الربحية والمنخفضة الرسوم لا تعد شائعة حاليا في سياقات هشة، أعلن في وقت سابق من هذا العام تحالف الأعمال العالمي للتعليم أن مؤسسة فيتول (أحد أعضائه)

مدرسة ابتدائية أفريقية (مدرسة ابتدائية منخفضة الرسوم) في منطقة ناكاميرو، في عشوائية بوايز في أوغندا. الصورة من مبادرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (ISER)، في أوغندا.

ستدخل في " شراكة مع أكاديميات بريدج إنترناشيونال وماكينزي آند كومباني لتطوير نموذج تعليم منخفض التكلفة وعالي الجودة للاجئين السوريين وعلى نطاق واسع"[72]. وهناك مخاوف من أن يتم تضخيم القدرة على تحمل التكاليف وجودة المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في مناطق كوارث والمتضررة من النزاع، حيث يكون تعليم الأطفال الأكثر ضعفا في العالم على المحك.

المساواة الجندرية، والمجموعات المهمشة الأخرى، ونمو المدارس الخاصة منخفضة الرسوم

من الواضح أن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم تستثني الطلبة التي تدعي استهدافهم، فالرسوم تعني أن على الآباء أن يختاروا أي من أولادهم سيحصل على التعليم، حيث لا يستطيعون تحمل الرسوم للجميع، فينفقون ميزانية أسرهم المعيشية الهزيلة على الأطفال علهم يستعيدونها من خلال إيجاد عمل منتج، مما يزيد العبء على الفئات المهمشة، وخاصة ذوي الإعاقات والفتيات. فتحقيق المساواة الجندرية في التعليم يعد التزاما عالميا منذ عام 2000، ولكن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم تفرض تكلفة عليهن وتميز ضدهن لصالح الفتيان. ففي عام 2009 حذرت اليونسكو من تفشي "الفوارق بين الجنسين كبيرة"في المدارس منخفضة الرسوم[73] ووجدت دراسة حول الخصخصة في التعليم أن "الفتيات هن أقل عرضة من الأولاد من حيث الالتحاق بالمدارس الخاصة.[74] "وفي الواقع، تشير الأدلة من الهند إلى أن الفجوة الجندرية في الالتحاق بالمدارس الخاصة في ازدياد، رغم ردمها في المدارس الحكومية[75]. ويحدث التمييز أيضا من خلال الاختيار الصريح أو الضمني للطلاب، وهو العرف السائد والأكثر انتشارا في القطاع الخاص. ففي تشيلي، على سبيل المثال، 90% من المدارس الابتدائية الخاصة تقوم بتمحيص الطلاب قبل القبول - مقارنة ب 32% من المدارس الحكومية - وتختار الطلاب الأفضل[76]، كما تعتمد العديد من المدارس الخاصة على الاختبارات لجذب "الزبائن"، وتقوم بالتمييز ضد الأطفال من غير المبرزين أكاديميا، كما كان الحال في الولايات المتحدة الأمريكية[77] والهند[78] وتشير الأدلة من نيبال الى منع الأطفال ذوي الإعاقة من دخول المدارس الخاصة[79]، على الرغم من هذا كونه انتهاكا واضحا للحق في التعليم الشامل كما ورد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك أيضا أدلة تبين أن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم لا تسجيل الأطفال الذين هم خارج المدرسة - بل تستقطب الطلبة الذين كانوا في مدارس أخرى حكومية[80].

استنتاج

هناك نقص في الأدلة بأن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم ترفع من معدلات الالتحاق بالمدارس، وخصوصا بين الأكثر فقرا وتهميشا. فالرسوم وعمليات انتقاء الطلبة في المدارس الخاصة تعمل ضد الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، والطلاب من الفئات المهمشة الأخرى، والذين يتم تركهم وإرسال آخرين إلى المدرسة. وتشير الأدلة أيضا أن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم تستقطب الطلبة الذين كانوا في مدارس أخرى حكومية وهذا يعني أنه في الواقع، فإنها تفعل القليل لتوسيع حصول الأطفال خارج المدرسة على التعليم.

هل المدارس الخاصة منخفضة الرسوم أكثر كفاءة وابتكارا؟

يدعي أنصار المدرسة الخاصة بأنها أكثر كفاءة وابتكارا من المدارس العامة، ويستخدمون ذلك كمبرر لزيادة الإنفاق العام على القطاع الخاص. والدليل على

أن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم لا ترقى إلى تقديم تعليم جيد يقوض هذا الادعاء بالكفاءة الحقيقية. فالمدارس ذات الرسوم المنخفضة غير مستدامة وتخضع لعمليات الإغلاق المتكررة. فقد وجدت دراسة في المناطق الريفية في الهند، على سبيل المثال، أن المدارس الخاصة منخفضة الرسوم تعمل لفترات قصيرة من الزمن، وأن ما يصل الى ربع عينة الدراسة من المدارس أغلقت خلال 18 شهرا من نهاية فترة إجراء الدراسة[81]. وإغلاق المدرسة يؤثر على الأداء الأكاديمي [82]، ويترك المدارس فريسة لمعاملات التأسيس والتكاليف، والتي لا تحتاجها النماذج الأكثر استدامة، مما يلقى مزيدا من الشك حول كفاءتها الحقيقية. وبعيدا عن الابتكار، ترتكز الممارسة في المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة على مبادئ تايلو [83] في التعليم والتي فقدت مصداقيتها منذ زمن طويل، حيث تركز سلسلة هذه المدارس على توحيد المعايير لتعظيم الربح. وقد أشاد دعاة المدارس الخاصة في البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية البريطانية في مدونتهم مؤخرا بنهج "ادفع وتعلم" لأكاديميات بريدج الدولية ومدارس أوميغا كنموذج "ريادي" يحتذى[84]..[85] وهذا النهج مثير للقلق بشكل عميق، ويدحض الأدلة على توفير التعليم الجيد، مما يهدد باستمرارية التعلم عن طريق تشجيع الأسر على الاختيار إرسال أبناءهم للمدارس على أساس يوما بعد يوم.

استنتاج

لا يوجد هناك دليل واضح على كفاءة الحقيقية للمدارس الخاصة منخفضة الرسوم، والابتكارات الوحيدة للمدارس الخاصة هي التعليم الموحد والتكنولوجيا كبديل للمعلمين المهرة، ومخططات "الخدمة السريعة" التي تأتي على حساب الجودة.

هل المدارس الخاصة توفر الاختيار والمنافسة التي ترفع معايير النظام التعليمي، والاستجابة لطلب الآباء؟

يجادل أنصار خصخصة التعليم بان توفير الخيارات في سوق التعليم، وإدخال المدارس الخاصة الأكثر خضوعا للمساءلة المباشرة أمام الآباء، يرفع من جودة التعليم، ونظريتهم تقول أن "المستهلكين غير الراضين - أي الآباء - إما أن (يرفعوا أصواتهم بالاعتراض) ويتقدموا بالشكاوى أو يطالبوا بالتغييرات أو ترك المدرسة (الخروج)[86]. والهدف، كما وضح البنك الدولي في كتاب صدر عام 2011، "الاستفادة من المنافسة بين القطاعين العام والخاص للحث على إدخال تحسينات نوعية في القطاع العام"[87]. فماذا الأدلة تخبرنا عن تأثير زيادة المنافسة والاختيار في التعليم على الجودة؟

أولا، هناك أدلة محدودة على أن ممارسة الآباء لترك المدرسة "الخروج" أو الاعتراض عليها "الصوت" من شأنه أن يرفع مستويات النوعية والجودة في القطاع الخاص. فقد وجدت دراسة لوزارة التنمية الدولية أن هناك أدلة محدود من مشاركة أولياء الأمور في عملية صنع القرار في المدارس الخاصة منخفضة الرسوم، ولكن لا يوجد دليل على تركهم للمدارس بسبب مخاوف بشأن الجودة. ووجدت دراسة أجريت عام 2007 من الهند أن الآباء المستاءون من يبقون ويفاوضون لتخفيض الرسوم بدلا من تحسين نوعية المدرسة، و"القفز عن الرسوم" أي تغيير المدارس للتهرب من دفع الرسوم[88].

ثانيا، نظرية أن اختيار الوالدين للمدارس يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الجودة، تعتمد على حصولهم على المعلومات الصحيحة، والقدرة على تحديد الدوافع وعلامات الجودة، وقد وجد تقييم لوزارة التنمية الدولية أدلة تظهر ويبدو أن الآباء والأمهات يستخدمون إشارات لتعزيز اختياراتهم - مثل انخراط المعلمين وحتى ازدحام الفصول (كدليل على شعبية وشهرة هذه المدارس) - وهذه الإشارات بمثابة أدوات مراقبة مباشرة لجودة التعليم. ومع ذلك، وجدت دراسة من الأسر الريفية في غانا أن آراء الوالدين حول جودة التعليم في المدارس الخاصة استندت إلى نتائج المدارس الخاصة في المناطق الحضرية، بدلا من نتائج المدارس القريبة منهم، مما يشير إلى أن الآباء قد بنوا خياراتهم على أساس معلومات غير دقيقة[89]. وأخيرا، هناك نقص في توثيق الأدلة على تنافسية المدارس العامة [90]. وهناك أدلة متفاوتة من البلدان النامية، لكن وجدت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية لعام 2011 أن البلدان التي يكون فيها القطاع الخاص هو المسؤول عن نسبة أكبر من توفير التعليم قد فشل في التفوق على أنظمة التعليم ذات المشاركة الأقل من القطاع الخاص[91]. والدليل لا يدعم النظرية القائلة بأن الجهات الخاصة تحقق تحسينات في الجودة في النظام التعليمي.

هل اختيار مدرسة خاصة يعني رغبة الآباء بالتعليم الخاص؟

بالإضافة للأسباب المتنوعة والشخصية لاختيارات الوالدين، هناك حالات حيث يلحق الآباء الأطفال بالمدارس الخاصة ضد رغبتهم الحقيقية، وذلك بسبب قلة الموارد، أو عدم وجود بدائل. وقد وجدت إحدى الدراسات، على سبيل المثال، أن الفقراء في المناطق الحضرية في الأحياء الفقيرة المترامية الأطراف في كيبيرا، نيروبي، يدفعون للمدارس الخاصة منخفضة الرسوم، في حين كانت العائلات الأكثر ثراء في المناطق الحضرية الأكثر استقرارا ترسل أبناءها إلى أفضل المدارس الحكومية جودةً[92]. وهذا يدل على أنه وعند توفر الخيارات وحسب الدخل المتوفر، تفضل الأسر المدارس الحكومية. وتشير إحدى الدراسات الهندية لتفضيل مماثل للمدارس الحكومية[93]، حيث يلحق الآباء أطفالهم بالمدارس الخاصة بسبب عدم حصولهم على بديل قوي في القطاع العام. وكل من هذه الأمثلة تثبت أنه وخصوصا للفقراء، فإن اختيار التعليم الخاص لا يعبر بالضرورة عن الخيارات الحقيقية المتاحة لهم.

استنتاج

هناك نقص في الأدلة بأن التوسع في التعليم الخاص وزيادة المنافسة من شانه رفع الجودة في النظام برمته. وهناك أدلة محدودة على أن الآباء يمارسون المزيد من التأثير على الجهات الخاصة وبالتالي يرفعون المعايير، وهناك نقص في توثيق الأدلة على تنافسية المدارس العامة. ومفهوم الاختيار خاطئ، حيث تعاني أشد الأسر فقرا من أخطر المعوقات والتي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة بالنسبة لهم وبالنسبة للمجتمع ككل.

4. خصخصة التعليم وعدم المساواة والتمييز الاجتماعي

يعد التعليم احد أقوى أدوات الحكومة للحد من عدم المساواة، ورفع مستوى أفقر المواطنين وتسوية أسنان المشط. وفي نفس الوقت، تقود المستويات العالية من المشاركة في التعليم الخاص، وزيادة الخيارات والمنافسة، إلى مزيد من التقسيم الطبقي الاجتماعي، وتقوض إمكانية خرق التعليم لهذا التفاوت.

التعليم يمكنه خرق أو إصلاح النسيج الاجتماعي

التعليم قادر على كسر حلقة الفقر، حيث أظهرت الأبحاث أن الإنفاق العام على التعليم (والصحة) يقلل من حالة عدم المساواة[94] ولكن عندما لا يستفيد الأكثر فقرا من الإنفاق على التعليم، بسبب عدم توافره أو الاستثمار فيه، أو عند الإنفاق الكبير على رسوم المدارس الخاصة، فسيتعمق التفاوت. وقد وجد أن الأنظمة ذات المشاركة الكبيرة للقطاع الخاص تتضمن تعميقا لأوجه عدم المساواة القائمة في المجتمع. وتظهر البيانات من الباكستان[95]، الهند [96، 97] وكين يا[98] وغانا[99] أن هناك علاقة قوية بين الدخل المرتفع واحتمال الالتحاق بمدرسة خاصة. ومن ناحية أخرى، تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الأنظمة ذات المستويات المنخفضة من المنافسة تميل إلى تحقيق مستوى مرتفع من الاندماج والشمول الاجتماعي[100]، وأن الحراك الاجتماعي هو أيضا أعلى في نظم التعليم الحكومية[101]. وعندما يوفر نظام التعليم الخيار للعائلات الأكثر ثراء للانسحاب من أنظمة التعليم العامة، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع تمويل المدارس العامة، ونشوء مجتمع منقسم، حيث الأطفال أكثر تهميشا ولا سيما الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة، كما يقوض الدعم للمدارس الحكومية، حيث تفقد الأسر ذات القدر الأكبر من النفوذ الاقتصادي والسياسي اهتمامها وحصتها بها.

يقدم نظام التعليم الأرجنتيني حكاية تحذيرية لهذا المستقبل الطبقي: زيادة التفرقة في التعليم وحركة الأطفال من جميع الطبقات عدا الأسر الأفقر إلى المدارس الخاصة، ترك تلاميذ الأسر الفقيرة يكافحون في أنظمة مزرية من التعليم العام، مع زيادة تدريجية في عدم المساواة في الدخل[102]، وأظهرت نتائج عام 2009 تحليل لنتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيزا) PISA أن معدلات الإدماج الاجتماعي في المدارس في الأرجنتين كانت من بين أدنى المعدلات في جميع البلدان التي شملتها الدراسة[103]. وفي المغرب[104]، أقرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بأن الخصخصة المتزايدة للتعليم – بتشجيع نشط من السياسة العامة - تعد انتهاكا لحقوق الإنسان حيث اتسعت الفجوة في الحصول على التعليم الجيد وعدم المساواة بين الأسر الأكثر حظا والأكثر حرمانا. وهناك خطر جدي بأن الخصخصة، والطبقية في نظم التعليم، يمكن أن تقوض التأثير التعادلي للتعليم وتسقط الأجيال الأفقر في براثن الفقر؛ وفي الواقع، تضمن تقرير رصد التعليم العالمي 2016 توصية سياسة تطالب الدول بأن تتخذ خطوات لوقف التمييز الذي ينبع من زيادة فرص الاختيار بين خدمات القطاعين العام والخاص.

هل يمكن لنظام القسائم وغيرها من الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسوي الملعب؟

الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تقدم مصادر خارجية لتقديم التعليم العام إلى المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة باتت موضوع مناقشات ومقترحات لسياسات الحكومات. ففي كثير من الأحيان وبدعم من الجهات المانحة، تحدث أمثلة من هذا الطراز في باكستان وهايتي والفلبين، وأوغندا[105].

كما أعلنت ليبيريا في أوائل 2016عن خطط إلى التحول إلى نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم الأساسي والاستفادة من المدارس الخاصة منخفضة الرسوم، بما في ذلك الشراكة مع أكاديميات بريدج الدولية. فبعض - وليس جميع - الشراكات بين القطاعين العام والخاص تحاول معالجة تكلفة التعليم من خلال توفير التعليم المجاني عند نقطة الاستخدام، ولكن لا تزال هناك مخاوف بشأن القدرة على تحمل التكاليف: المعلمين غير مؤهلين، التعليمات، وخفض التكاليف عن طريق الاستثمارات في المرافق، والآثار السلبية على الإنصاف، بما في ذلك التمييز على أساس الإعاقة أو العرق أو وضع الأقلية. فنظام القسائم يعد نوعا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص يقدم أموال الحكومة مباشرة للأسر، أو للمدارس، والنظرية أن نظام القسائم يوفر لأفقر الأسر خيار «شراء» طريق الخروج من المدارس الفاشلة، وتجنب تركهم في أدنى المدارس جودةً والتي تركتها الأسر الأكثر ثراءً. وقد دافع البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية البريطانية عن القسائم بحجة أنها تؤدي إلى تحسين نوعية التعليم والوصول اليه، ومعالجة عدم المساواة في البلدان الأكثر فقرا [106]. وفي الواقع، تقوم هذه الجهات المانحة بتمويل خطة القسائم في مؤسسة التعليم في البنجاب في باكستان وتوسعها، على الرغم من وجود أدلة متضاربة حول مخرجات التعلم[107] والمخاوف بشأن ظروف الخدمة السيئة للمعلمين[108]. ومع ذلك، أظهرت دراسة احصائية تحليلية حول المدارس الخاصة منخفضة الرسوم ومؤسسات النخبة الباهظة التكاليف لعام 9002 وجود أدلة على منجزات صغيرة نسبيا لطلاب القسائم[109]. وتظهر الأدلة من الولايات المتحدة [110]، والسويد [111]، أن القسائم تزيد عدم المساواة دون تحسين الجودة[112]. ففي تشيلي، البلد الذي لديه خبرة مع القسائم، كانت هناك نكسة بسبب القسائم كونها أدت الى التقسيم الطبقي الحاد في نظام التعليم. وهذا الدليل، مع عدم وجود التقييمات المنهجية لنظام القسائم[113]، تثير المخاوف إزاء زيادة الاستثمار في استخدام قسائم في البلدان ذات الدخل المنخفض.

استنتاج

يثبت استخدام نظم التعليم وزيادة مشاركة واختيار ومنافسة القطاع الخاص زيادة عدم المساواة والحد من التماسك الاجتماعي والتنقل، فضلا عن محاصرة الأكثر فقرا في أدنى المدارس جودة، في حين يمكن للأسر المتعلمة شراء الخدمة التي تناسبهم. فالشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من المدارس الخاصة منخفضة الرسوم، بما في ذلك القسائم، هي وفي أحسن الأحوال غير مجربة، مما يجعلها تجربة خطيرة في أشد البلدان فقرا.

5. القطاع العام الطريق لضمان جودة التعليم

«يكمن التحدي الحقيقي للحكومات ذات الأنظمة التعليمية الأساسية المتهاوية هو إصلاح النظام"[114]. اليونسكو 2009 تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع. تلقي الدلائل المزيد من الشكوك بأن الطريق إلى التعليم الجيد للجميع يكمن في زيادة السعي نحو الخصخصة، ولكن ما لا يمكن إنكاره هو أن أنظمة التعليم العام في أزمة. فالعديد من الأطفال هم خارج المدارس، أو في المدرسة، ولكن لا يتعلمون. فالميزانيات الحكومية لم تواكب وتيرة التعليم النوعي - في الواقع، كان هناك نقص مزمن في تمويل التعليم - ومهنة التعلم قوضت على نطاق واسع من حيث تدني الأجور وانتشار المعلمين غير المدربين. كما يتم تجاهل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومحو أمية الكبار إلى حد كبير في الميزانيات العامة.

زيادة الثقة في التعليم العام

فقبل قرن لم يقدم أي بلد التعليم الأساسي لجميع مواطنيه. والآن، يعتبر توفير التعليم كمسؤولية أساسية للدولة في معظم البلدان. وفي البلدان النامية ارتفعت نسبة الالتحاق بشكل كبير في السنوات الـ 15 الماضية، واليوم هناك 50 مليون طفل في المدرسة مقارنة مع عام ٢٠٠٠. وهذه، ونجاحات أخرى، كانت نتيجة لالتزامات الحكومة في توفير التعليم العام، على الرغم من العديد من القيود الخطيرة [115]. فلا يوجد بلد - عدا مدينة سنغافورة – استطاع تحقيق تعميم التعليم الأساسي من خلال الاعتماد على القطاع الخاص [116]. وفي الواقع، اعتمدت هذه الإنجازات دائما على عمل الحكومة وبناء نظام التعليم العام. فعقود من الاستثمارات الحكومية في توفير التعليم العام تكمن في عمق المعايير العالية وتوفير التعليم العام في البلدان الغنية، ويجب أن لا يكون هناك أي سبب أن يكون ذلك مختلفا بالنسبة للبلدان التي لم تصل بعد إلى هذا الهدف.

زيادة تمويل التعليم العام

العديد من التحديات التي تواجه نظم التعليم العامة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هي نتيجة لنقص الاستثمارات، فسنوات من النقص المزمن في التمويل خلف العديد من المدارس المكتظة، ونقص في أعداد المعلمين المدربين والمواد التعليمية والمرافق المتهالكة. يوصي إطار العمل للتعليم ٢٠٣٠ بأن تنفق الحكومات «على الأقل ٤-٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي" و"لا يقل عن 15% -20% من الإنفاق العام على التعليم"[117] وحاليا، تخصص الدول في المتوسط 5% من الناتج المحلي الإجمالي و11.7% من الميزانيات - لذلك فإن تخصيص حصة أكبر من الإيرادات في التعليم في العديد من البلدان يمكن أن تحدث فرقا كبيرا في توفير التعليم العام الجيد للجميع.

وتتوفر العديد من الخيارات أمام البلدان ذات الدخل المنخفض لتعزيز الإيرادات والإنفاق: عن طريق رفع عائدات ضريبية إضافية، وضمان حصول التعليم على حصته العادلة من التمويل المحلي، وزيادة الدعم من الحكومات والمؤسسات المانحة. ففرض الضرائب والإنفاق التقدمي يمكن أن يضمن إيرادات كبيرة. وعلى سبيل المثال، ضاعفت الإكوادور وبثلاث مرات الإنفاق على التعليم من 225 مليون دولار أمريكي خلال الأعوام 2003-2006 إلى 941 مليون دولار أمريكي من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ من خلال سياسات ضريبية فعالة[118]، علما بأن البلدان النامية تفقد أموالا طائلة بسبب التهرب الضريبي. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي أن البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية تفقد ٢٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا بسبب تحويل الأرباح من قبل الشركات التي تستخدم الملاذات الضريبية[119,120] فإذا أنفقت 20% منها على التعليم، فستكون كافية لردم فجوة الموارد العالمية لتحقيق التعليم للجميع[121].

يمكن الجهات المانحة للمساعدات الدولية القيام بالمزيد لدعم نظم التعليم العام، لكن مساعدات التعليم تراجعت وبقيت راكدة- حتى أنها كانت أقل في عام 2014، 8% عن الذروة في عام 2010[122]. فزيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة للمدارس خاصة منخفضة الرسوم يعني أيضا انخفاض المعونات لدعم أنظمة التعليم الحكومية. فعلى الجهات المانحة أن تضمن الدعم لنظم التعليم العام، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الشراكة العالمية من أجل التعليم، كواحدة من الأولويات الأساسية في المستقبل.

جعل الإنفاق على التعليم تقدميا وزيادة التدقيق

على الحكومات أن ترصد مخصصات كافية للتعليم في الميزانيات الوطنية، وكذلك ضمان إنفاق ميزانيات التعليم تقدميا - استهداف الإنفاق لتلبية الحاجات الأشد ضرورة، ومعالجة أوجه التفاوت القائمة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق انفاق نسبة أعلى من الميزانية على التعليم الابتدائي، وأن يستفيد منها أفقر أفراد المجتمع، بدلا من التركيز على التعليم العالي، والذي يعود بالفائدة على نخبة صغيرة ولكن قوية[123]. فاستخدام التمويل العام لدعم مؤسسات التعليم الخاص يعد بعيدا عن التقدمية: حيث يستخدم المال العام لدعم الربح الخاص، وذلك يقلل من الأموال المتاحة للأنظمة العامة - التي هي تقدمية بشكل طبيعي. وتبين البحوث من ست دول أن التعليم العام له تأثير التعادل بشكل طبيعي، من خلال تقديم فائدة متناسبة مع الأشد فقرا في المجتمع[124]. والتدقيق يضمن وصول الأموال إلى مستوى المدارس، في مواجهة الفساد المستشري وسوء استخدام ميزانيات التعليم[125]، ولكن هناك حلول لمعالجة مثل هذه القضايا، حيث يجب إزالة الغموض عن ميزانيات التعليم ودعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتتبع الإنفاق على المستوى الوطني إلى مستوى المنطقة والمدرسة، ووضع أنظمة للتحقق من وصول الأموال فعليا.

زيادة الحوكمة والمساءلة في القطاع العام

في حين عدم وجود أدلة على أن التعليم الخاص هو أكثر عرضة للمساءلة من التعليم العام، إلا أن المساءلة في كثير من النظم العامة هي أيضا سيئة. وهناك حلول لتحسين هذا الوضع. فالدعم والتمويل لإشراك أولياء الأمور في الحكم وصنع القرار، والتخطيط من أسفل إلى أعلى من خلال هياكل مثل روابط الآباء والمعلمين، والانخراط المستمر مع أولياء الأمور من قبل معلمين مدربين ومدعومين. وهذا يتطلب عملية تمكين المجتمعات المحلية، وبناء قدرات أولياء الأمور وتبسيط النظم الحكومية لتمكين المواطنين العاديين من المشاركة ومحو أمية الكبار وتوفير التعليم للكبار - كأهداف للتعليم للجميع - تتوافق في حد ذاتها مع هذه المبادرات. ومع ذلك، تلعب سلطات التعليم المحلية والإقليمية دورا حاسما لضمان المساءلة المهنية؛ والتي لا ينبغي أن تكون من مسؤولية المدارس والمجتمعات المحلية الفردية، نظرا للدور القانوني للدولة لضمان الحق بالتعليم. وهذا يتطلب الاستثمار في مكاتب التعليم والإشراف التربوي على مستوى منطقة المدرسة، خاصة في المناطق الريفية والحضرية الهامشية. وللمجتمع المدني أيضا دور في ضمان صنع السياسات بصورة شفافة وشاملة، وبرنامج صندوق تعليم المجتمع المدني (CSEF)، بإدارة الحملة العالمية للتعليم،

التلاميذ في أكاديمية بريدج الدولية في كواندا في أوغندا. الصورة من مبادرة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (ISER)، في أوغندا.

مثال على ذلك، حيث يركز على بناء قدرات المجتمع المدني لمحاسبة الحكومات في أكثر من 60 بلدا.

زيادة الجودة والمساواة في القطاع العام

تحسين الجودة يعد خطوة حاسمة لتمكين التعليم من تحقيق كامل إمكاناته. وعلى الرغم من التحديات، هناك طرق للأنظمة العامة لتجاوز الوصول إلى الجودة - أو «الوصول بالإضافة إلى التعلم".

أولا، توسيع نطاق برامج توظيف وتدريب المعلمين في القطاع العام، وتمويل الرواتب التي تحتفظ بهم وتحفزهم، مما يؤدي لتحسن كبير في نوعية التعليم في المدارس الحكومية. فقد كشف تقرير للبنك الدولي حول التعليم في أمريكا اللاتينية، أن «الأبحاث على مدى العقد الماضي أثبتت دليلا جديدا على أنه وبمجرد التحاق الأطفال بمدارسهم، فلا يوجد عامل بالغ الأهمية سوى نوعية المعلمين"[126]. وتحسين الجودة يتطلب الاستثمار في المناهج والتدريس والمواد التعليمية والتقييم التكويني لقياس التقدم المحرز وإبلاغ التحسينات، وبيئات تعلم آمنة وداعمة وشاملة[127]. والقطاع الخاص لا يوجد لديه ميزة وعوامل تقديم تعليم جيد النوعية. وفي الواقع، غالبا ما تعتمد المدارس الخاصة منخفضة الرسوم على المعلمين الذين يفتقرون إلى الخبرة والتعليم، وبالتالي فشلت في تقديم تعليم عالي الجودة. وتكون حجة التعليم الخاص في أضعف حالاتها عندما يتعلق الأمر بمعالجة عدم المساواة والوصول إلى أكثر الفئات تهميشا. حتى مشغلي هذه المدارس يعترفون بأنها مكلفة للغاية بالنسبة للفقراء. فتحقيق العدالة يتطلب سياسات وتمويل ودعم إضافي يستهدف المدارس والمعلمين وبما يخدم الأطفال والمجتمعات المهمشة. وهناك أيضا قيمة طويلة الأجل في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للتعلم والتنمية مدى الحياة، والسياسات التي تعزز وصول الجميع لهذه الخدمة- التي يجب أن تكون مجانية ومضمونة من قبل الدولة – والت يمكنها تقليل الفوارق في التعليم لاحقا في الحياة، وهذا مهم حيث يتم ذلك في كثير منه يوفره القطاع الخاص.

ضمان التنظيم العام لمؤسسات التعليم الخاص

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تكون الحكومات هي المسؤولة عن ضمان الحق في التعليم[128] مما يعني ضرورة تنظيم عمل القطاع الخاص من قبل الدولة. ومع ذلك، فلا تزال التعليمات المعنية بتنظيم عمل التعليم الخاص في العديد من البلدان ضعيفة إلى حد خطير[129] والعديد من الحكومات تفتقر إلى المعلومات الأساسية، مثل حجم وطبيعة مدارس القطاع الخاص منخفضة الرسوم. ففي لاغوس، نيجيريا، فإن حوالي 26% فقط من المدارس الخاصة منخفضة الرسوم تخضع لإشراف الحكومة، أي أن الحكومة ليس لديها أية معلومات عن الـ 74% المتبقية من المدارس[130]. والعديد من البلدان، بما في ذلك الصين والإكوادور، قامت بتأطير مسؤولية تنظيم عمل المدارس الخاصة ضمن الأطر التشريعية الوطنية، وفي الهند وباكستان تنص التشريعات الوطنية على تخصيص مقاعد مجانية للمجتمعات الفقيرة والمهمشة في المدارس الخاصة. ومع ذلك، غالبا ما يتم تجاهل هذه التعليمات، ومحاولات التنظيم. ففي نيجيريا، كان هناك هجوما مضادا شرسا على المحاولات التنظيمية للحكومة[131]. ولكن وفي الهند، ردت المحكمة قضية رفعتها قبل المدارس الخاصة ضد تخصيص مقاعد مجانية، وباتت قانونا دستوريا[132]. ويمكن عكس تأثير الخصخصة كما حدث في الكثير من الأماكن. وفي الواقع، هناك حركة كبيرة ومنسقة ضد خصخصة التعليم. فمنذ عام ٤١٠٢ كانت هناك تعبئة كبيرة ضد الخصخصة في الدول عبر كل القارات. وتدلي هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتصريحات جريئة حول كيفية تقويض الخصخصة للحق في التعليم. وحركة المد باتت عكسية، والعمل معا لتحقيق الجودة والمساواة - كأولويات في أهداف التنمية المستدامة/الهف/4 وإطار العمل للتعليم – يعد أمر بالغ الأهمية. ونحن لا يمكننا أن ننجرف ونتشتت بعيدا عن التحدي الحاسم لتعزيز نظم التعليم الحكومي العام.

6. الاستنتاجات والتوصيات

يوضح تقرير ربح خاص، خسارة عامة: دور المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في انحراف مسار ونوعية التعليم ، عدم وجود أدلة لدعم الادعاءات الجريئة التي صدرت لصالح توسيع نطاق توفير التعليم الخاص، وعلى وجه التحديد المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويلقي التقرير ظلالا من الشك على قدرة المدارس الخاصة على تحقيق جودة التعليم للجميع، ويشير إلى أن مزيد من السعي وراء الخصخصة سيقوض البديل الموثوق الوحيد: نظام التعليم الحكومي العام الممول بالكامل الذي يمكنه أن يوفر للجميع. فكل خطوة تتخذها الحكومات نحو مزيد من الخصخصة، تعد خطوة من الصعب عكس تأثيرها. توفير التعليم الجيد لكل طفل يمثل تحديا كبيرا، ولا توجد حلول سريعة. وعلى الحكومات والمؤسسات والجهات المانحة تنحية الأيديولوجيات والانتصارات قصيرة المدى والتي تقوض النجاح على المدى الطويل. وعليها العمل معا والعمل مع المجتمع المدني، من أجل إعادة تنشيط وإعادة بناء نظم قوية من التعليم الحكومي العام قادرة على توفير التعليم الجيد للجميع.

على الحكومات:

وضع خطط وطنية لتمويل وتوفير الإتاحة الكاملة للتعليم العام المجاني والنوعي مع اتخاذ تدابير أقوى لتعزيز الحكم الرشيد والإنصاف. هذا يعني:

- الالتزام بتقديم اثني عشر عاما على الأقل من التعليم المجاني، منها تسع سنوات إلزامية. وهذا يشمل إلغاء الرسوم والتمويل الكامل للمدارس لإزالة الحاجة إلى رسوم غير رسمية.
- وضع إستراتيجية ممولة التكاليف لدعم القوى العاملة المهنية والمدربة والمؤهلة والمدعومة بشكل جيد من المعلمين وبما فيه الكفاية وغيرهم من الموظفين لتوفير التعليم للجميع.
- وضع خطط ممولة التكاليف لتمويل بناء المدارس والفصول الدراسية في المناطق المحرومة لاستيعاب ارتفاع الطلب على التعليم العام، وضمان تدريب المعلمين في هذه المناطق.
- وضع خطط ممولة التكاليف لتمويل والدعم الإضافي للمدارس والمعلمين الذين يخدمون الأطفال المهمشين والمستبعدين، والمجتمعات المحلية صعبة الوصول، بما في ذلك العمل مع القطاعات العامة الأخرى مثل الخدمات الصحية والاجتماعية لضمان وجود شبكات الأمان الكافية.
- وضع قواعد ومعايير وطنية، لجميع المدارس - الحكومية والخاصة، وآليات رصد وإنفاذ مناسبة. وأن تضمن هذه المعايير حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز والشمول بغض النظر عن الجنس أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية والجنسية والعرق والانتماء الديني. وأن تستوفي المعايير الوطنية للأجور وحقوق العمال، واحترام حقوق المرأة وتعزيز المساواة الجندرية في التعليم، وضمان الشفافية والمساءلة العامة ومشاركة أولياء الأمور والطلاب وغيرهم من الأطراف في إدارة المدارس وعمليات اتخاذ القرارات.
- الالتزام بآليات مؤسسية لرصد ومعالجة الفوارق التعليمية والتمييز.
- الالتزام بحصول الجميع على برامج مجانية وعامة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تعريف دور الجهات الخاصة كبديل، وليس حلا مدعوما من الدولة، لتحقيق حصول الجميع على التعليم الجيد، في إطار النظم والاستراتيجيات التعليمية الوطنية.

بذل كل جهد ممكن لرفع وتخصيص التمويل الكافي لنظم التعليم عامة ومجانية، ونوعية وفقا لخطط التعليم الوطنية من خلال:

- تلبية المعايير المتفق عليها دوليا لتخصيص 02% على الأقل من الميزانيات الحكومية و6% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، وتخصيص المزيد عندما تتطلب الخطة والوطنية للتعليم ذلك. وهذا يعني أيضا توجيه النصف على الأقل من ميزانية التعليم للتعليم الأساسي.
- زيادة الموارد المتاحة للتعليم العام من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وجعل النظم الضريبية أكثر تقدمية. وهذا يشمل الاستثمار لتطوير القدرة على جمع الضرائب ومراجعة والحد من الإعفاءات الضريبية للشركات متعددة الجنسيات، ووضع سياسات لتضييق الخناق على التهرب الضريبي وضمان وضع الأعباء الضريبية على الأكثر قدرة على الدفع.
- ضمان الشفافية في الميزانية والإنفاق. هذا يعني تطوير الميزانيات وتحديد مخصصات الميزانية من خلال عمليات شفافة وتشاركية، مما يجعل بيانات إنفاق المتاحة، وضمان الاستفادة الكاملة من الموارد في الميزانية.
- ضمان تلبية مخصصات ميزانية التعليم لاحتياجات المحددة في الخطة الوطنية للتعليم. بما في ذلك المناطق الأكثر احتياجا، وتمويل الإنصاف - والجودة - والسياسات التي تستهدف تدريب المعلمين ورواتبهم، واتخاذ تدابير لتحسين الإدارة والإشراف والتنظيم.
- وقف تحويل الأموال العامة من التعليم العام إلى القطاع الخاص، من خلال وقف استخدام الأموال العامة لدعم التعليم الخاص الربحي أو مقابل رسوم، بما في ذلك من خلال القسائم.

الالتزام والتخطيط لتحسين حكم وإدارة التعليم والمساءلة في نظام التعليم العام، من خلال:

- تطوير آليات المساءلة المحلية بين المدارس والمجتمعات المحلية، والآباء والأطفال، وذلك لتمكين الحوار، والقدرة على دعم الجودة في المدارس.
- ضمان قدر أكبر من الشفافية والمعلومات عن السياسات التعليمية

والخطط والميزانيات من أجل فتح المجال لقدر أكبر من المساءلة.

- ووقف تحويل الأموال العامة للتوسع في توفير التعليم الخاص لأن ذلك يزيد من عبء تكلفة التنظيم الفعال عبر النظام.
- تشريع أطر للرصد ودعم السياسات والتنظيم وضمان كفاية الموظفين والموارد لها، وضمان الامتثال الكامل لقوانين وقواعد ومعايير التعليم الوطنية، وكذلك الالتزامات الوطنية بالأطر التعليمية الإقليمية والدولية.
- رصد تأثير التعليم الخاص على التفرقة وعدم المساواة والتمييز، واتخاذ خطوات فعالة والتدابير التصحيحية عندما يتم الإبلاغ عن ذلك.
- ضمان تمكين المواطنين من الحصول على معلومات عن المدارس الخاصة - سواء على المستوى الفردي أو عن القطاع بأكمله - مثل الرسوم والتمويل، والتنوع الاجتماعي والديموغرافي للطلبة.

على الجهات المانحة:

- الزيادة العاجلة لتمويل توسيع التعليم المجاني والعام والنوعي في البلدان ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية للتعليم.
- الامتناع عن توجيه المساعدات للمدارس الربحية ذات الرسوم أو الشركات التي تستفيد من التعليم في البلدان الأكثر فقرا. ودعم زيادة تعبئة الموارد المحلية لضمان أن تتوفر موارد كافية لتقديم التعليم المجاني والجيد للجميع، من خلال دعم قدرات حكومات البلدان النامية لتوسيع القاعدة الضريبية، وجعل النظم الضريبية أكثر تقدمية، وتحسين قدرتها على تحصيل الإيـرادات، واتخاذ إجراءات صارمة على التهرب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء.
- دعم إنشاء هيئة ضريبية دولية لضمان قدر أكبر من الشفافية والمعلومات عن السياسات الضريبية من أجل فتح المجال لقدر أكبر من المساءلة وإلغاء التهرب الضريبي.
- تخصيص ٢٠٪ من المساعدات للتعليم، مع لا يقل عن ٥٠٪ للتعليم الأساسي.
- احترام المبادئ الأساسية لفعالية المعونة، وضمان أن تكون المساعدات منسقة ويمكن التنبؤ بها، وطويلة الأجل، وحيثما أمكن، إيرادها في قطاع التعليم أو كدعم للميزانية العامة.
- دعم حكومات البلدان النامية لتعزيز قدرتها على تنظيم المدارس الخاصة القائمة وفقا لمبادئ حقوق الإنسان.
- بحث النجاحات في رفع مستوى جودة توفير الدولة للتعليم، وتبادل هذه الدروس بين الحكومات.
- ضمان استمرارية رؤية التعليم الشراكة العالمية للتعليم لبقاء التعليم كمصلحة عامة وللصالح العام وان تستهدف موارده تعزيز النظم التعليمية العامة في البلدان المستهدفة.
- العمل الجماعي للدفاع عن التعليم العام المجاني للجميع في المنظمات الدولية مثل البنك الدولي واليونسكو ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وهذا يعني إعطاء الأولوية لتعزيز النظم العامة، واتخاذ نهج مشترك لتقليص التمويل لمقدمي الخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.
- تعزيز رؤية إيجابية لكيفية إصلاح التعليم العام (لتحسين الجودة والمساواة) وتمويله بمصداقية.
- المشاركة بنشاط في وضع سياسات ومراقبة التعليم، وبناء الوعي العام وفضح ضعف الأداء و/أو الفساد، لضمان قدر أكبر من المساءلة عبر أنظمة التعليم.
- دعم المشاركة الفعالة في إدارة المدارس والتعليم من المعلمين وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية، والأطفال والشباب.
- جمع المعلومات والبيانات عن تأثير المدارس الخاصة على الانصاف والفقر في المجتمعات التي تعمل فيها، ولا سيما أثر الرسوم على الفقراء وعلى حقوق الإنسان.
- ورفع مستوى الوعي لآثار سياسات الخصخصة والعمل مع المجتمعات المحلية للدفاع عن سياسات التعليم القائم على الحقوق.
- تنفيذ التدقيق المستقل لميزانيات التعليم والإنفاق، وتتبع الإنفاق الفعلي وتأثير الإنصاف على جميع المستويات، وتبادل المعلومات بشكل ميسر مع المواطنين.
- الضغط على الحكومات لوضع معايير وطنية واضحة لمقدمي الخدمات التعليمية، بما في ذلك القطاع الخاص، وإنشاء آليات فعالة للرصد والانتصاف.

Endnotes

1 الهوامش المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .1948

2 اليونسكو ٢٠١٤ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013/14: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع. باريس: اليونسكو. ووفقا لتقرير الرصد العالمي 2013/2014 طرأ تحسن في معامل جيني بنسبة 0.1 لتسارع النمو بمقدار نصف نقطة مئوية، مما يزيد دخل الفرد بنسبة 23٪ على مدى 40 عاما (الصفحة 153)؛ إذا حصل جميع أطفال المدارس على مهارات القراءة الأساسية وإمكانية إنقاذ 171 مليون شخص يمكن من براثن الفقر (صفحة 144).

3 التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع اليونسكو (٢٠١٣). التعليم يحول حياة الناس. باريس: اليونسكو http://unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/GMR/excel/dme/Press-Release-En.pdf [دخول الموقع آب/أغسطس ٢٠١٦]

4 اليونسكو ٢٠١٦ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. ورقة سياسة 27. عدم التخلي وترك أي شخص: ما تم انجازه على طريق التعليم الابتدائي والثانوي الشامل http://en.unesco.org/gem-report/leaving-no-one-behind-how-far-way-universal-primary-and-secondary-education [دخول الموقع آب/أغسطس ٢٠١٦]

5 بيلاريان، م. 2015 سلسلة أوراق العمل رقم 65: الخصخصة التعليم في البيرو وتنامي المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة: فرص أفضل أو أسوأ من أجل الفقراء؟ لندن: مبادرة بحوث الخصخصة في التعليم.

6 ارنست ويونغ و2014 (FICCI) مساهمة القطاع الخاص في المرحلة من الحضانة الى الثانوية K-12 في الهند: التأثير الحالي والتحديات والطريق إلى الأمام.

7 باكستان وزارة التربية والتعليم، التدريب والمعايير في أكاديمية التعليم العالي للتخطيط التربوي والإدارة (2014). مراجعة تقرير التعليم للجميع 2015 الوطنية: باكستان إسلام أباد: وزارة التربية والتعليم.

8 http://www.omega-schools.com/history.php [دخول الموقع تموز/يوليو 2014]

9 تشير أكاديميات بريدج إنترناشيونال أن رسومها تكلف في المتوسط من 14-6 دولارا http://www.bridgeinternationalacademies.com/company/mission/ [دخول الموقع أغسطس 2016] وتشير مدارس أوميغا أن رسومها هي 0،65 دولار يوميا، أو 14دولار فقط شهريا http://www.omega-schools.com/payl-model.php [دخول الموقع آب/أغسطس 2016].

10 ريب، 2016 c. [مدونة] تهافت صانعي السوق: بيرسون العالمية-الجنوب. مدونة الدولية للتربية EI معا من أجل جودة التعليم على الانترنت: https://www.unite4education.org/uncategorized/unmaking-the-market-maker-pearson-in-the-global-south/ [دخول الموقع أيار/مايو 2016]

11 http://www.wsj.com/articles/startup-aims-to-provide-a-bridge-to-education-1426275737 [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

12 http://www.nytimes.com/2014/07/06/business/international/shaping-a-school-system-from-the-ground-up.html?_r=0 [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

13 https://www.washingtonpost.com/news/answer-sheet/wp/2013/02/09/global-education-market-reaches-4-4-trillion-and-is-growing/ [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

14 http://www.pearson.com/about-us.html [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

15 ريب، 2014 c امتياز مدارس أوميغا في غانا في ماكفرسون، وأنا، روبرتسون، والفورد، (محرران) (2014). التعليم، الخصخصة والعدالة الاجتماعية: دراسات حالة من أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق. آسيا لندن: PERI.

16 https://www.affordable-learning.com/portfolio.html [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

17 شبكة أوميديار https://www.omidyar.com/initiatives/education [دخول الموقع آب/أغسطس 2016] ومؤسسة بيرشينج http://pershingsquarefoundation.org/fund/ [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

18 CIFF https://ciff.org/grant-portfolio/the-world-bank-early-learning-partnership-2-elp2/ [دخول الموقع آب/أغسطس 2016] والبنك الدولي في الشراكة التعليم المبكر http://www.worldbank.org/en/topic/education/brief/early-learning-partnership-countries [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

19 الناشر ويكلي: من أكبر 57 دار نشر في العالم كتاب 2015 http://www.publishersweekly.com/pw/by-topic/international/international-book-news/article/67224-the-world-s-57-largest-book-publishers-2015.htm

20 وزارة للتنمية الدولية (2013). ورقة موقف حول التعليم: تحسين التعلم، وتوسيع الفرص المتاحة

21 بالنسبة للهند راجع: حالة الأعمال: وزارة التنمية الدولية الهند - دعم "جيان شالا" المدارس الخاصة منخفضة التكلفة http://iati.dfid.gov.uk/iati_documents/3717380.odt وبالنسبة لكينيا راجع: البرنامج الاساسي للتعليم في كينيا (جزء منه يدعم المدارس الخاصة). تم الاسترجاع في أيار/مايو 2016 من تتبع مساعدات التنمية المملكة المتحدة: https://devtracker.dfid.gov.uk/projects/GB-1-202657/ وبالنسبة لأوغندا، انظر صندوق تحدي مشروعات التعليم للبنات، الملامح العامة لبرنامجين مع مكونات الدعم للمدارس الخاصة منخفضة الرسوم في أوغندا:التحاق الفتيات، والوصول، والاحتفاظ والنتائج (GEARR) ص/40 والابتكار في أوغندا لدعم استمرار التعليم من قبل بنات الفئات المهمشة في التعليم الابتدائي والثانوي ص. 39. تم الاسترجاع خلال أيار/مايو ٢٠١٦: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/415489/GEC-Project-Profile-booklet-March2015.pdf. وبالنسبة لنيجيريا، يرجى الاطلاع على ورقة وزارة التنمية الدولية تطوير فعالية التعليم الخاص - نيجيريا (DEEPEN) وصف للمشروع في تتبع مساعدات التنمية البريطانية موقع https://devtracker.dfid.gov.uk/projects/GB-1-202678. وكذلك موقع DEEPEN: http://deepen-nigeria.org/home/about-deepen/ (دخول الموقع خلال أيار/مايو 2016). وبالنسبة للباكستان يرجى الاطلاع على ورقة وزارة التنمية الدولية التعليم دعم البرنامج الثاني في البنجاب، دراسة الجدوى، ملخص. تم الاسترجاع في أيار/مايو 2016 تتبع مساعدات التنمية من المملكة المتحدة على الانترنت: https://devtracker.dfid.gov.uk/projects/GB-1-202697/documents كما منحت وزارة التنمية الدولية منحة لمدارس أوميغا لتجريب سلسلة من المدارس الثانوية للبنات في غانا كجزء من صندوق تحدي تعليم البنات، آب/أغسطس 2013. http://www.omega-schools.com/history.php [دخول الموقع أيار/مايو 2016] ملاحظة: أبلغت وزارة التنمية الدولية مشروع الحق في التعليم في تشرين الأول/أكتوبر 2015 أن مدارس أوميغا في غانا انسحبت من عقد تحدي تعليم البنات عام 2013.

22 لجنة حقوق الطفل (2016). الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الخامس للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRC/C/GBR/CO/5&Lang=en [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

23 مجموعة البنك الدولي (2015). البنك الدولي تمويل التعليم وأنشطة المعرفة. تم الاسترجاع في أيار/مايو 2016 من موقع مجموعة البنك الدولي الإنترنت: http://www.worldbank.org/en/topic/education/brief/world-bank-education-lending-and-non-lending-activities [دخول الموقع سبتمبر 2016]

24 موندي، كي وميناشي 2014. دور البنك الدولي والقطاع الخاص في توفير التعليم المدرسي: نظرة من خلال عدسة النظريات السوسيولوجية للنفاق التنظيمي. مراجعة مقارنة لأداء مؤسسات التعليم، المجلد. 58، رقم 3 ص. 427-401.

25 البنك الدولي يدعم الوصول وجودة التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الثانوي في بوركينافاسو http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/04/02/world-bank-supports-access-to-and-quality-of-pre-school-and-secondary-education-in-burkina-faso [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

26 موندي، كي وميناشي 2014 مرجع سابق. سبق ذكره.

27 قاعدة بيانات مشروع مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار في أكاديميات بريدج الدولية

في كينيا http://ifcextapps.ifc.org/ifcext/spiwebsite1.nsf/78e3b305216fcd-ba85257a8b0075079d/2354398b8630c4d085257c140067863f?opendoc-ument [دخول الموقع نيسان/أبريل 2015]

28 تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014: تقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

29 بنك التنمية الآسيوي، (2010) الشراكات بين القطاعين العام والخاص في بنك التنمية الآسيوي في إقراض التعليم 2009-2000.

30 اليونسكو 2014a، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، المرجع السابق. سبق ذكره.

31 مشروع الحق في التعليم، (2013): تقييم مخرجات التعلم: وجهة نظر منظمة هيومن رايتس ووتش، الاسترجاع أيار/مايو 2016 من RTE موقع المشروع: http://www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/RTE_Learning_Outcomes_Assessments_HR_perspective_2013.pdf [دخول الموقع سبتمبر 2016]

32 داي اشلي، ماكلوغلين، أسلم، إنجل، ويلز، راوال، S؛ باتلي، كينغدون، ؛ نيكولاي، روز، 2014. دور وتأثير المدارس الخاصة في البلدان النامية: استعراض دقيق للأدلة. التقرير الأخير. مراجعة التعليم دقيقة للمراجع. لندن: وزارة التنمية الدولية.

33 تشتمل مراجعة وزارة التنمية الدولية البريطانية دراسات باللغة الإنجليزية ومن بلدان الكومنولث ذات الأولوية.

34 داي اشلي وآخرون (2014)، مرجع سابق.

35 على سبيل المثال، هذا ملخص المفيد للأدلة: هل المال يؤثر على نتائج الأطفال؟ (2013). تم الاسترجاع من موقع مؤسسة جوزيف راونتري: http://www.jrf.org.uk/publications/does-money-affect-childrens-outcomes [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

36 منظمة التعاون والتنمية (2011). المدارس الخاصة: من المستفيد؟ تحليل لنتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيزا) تحت المجهر. http://www.oecd.org/pisa/pisaproducts/pisainfocus/48482894.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

37 انتر - بنك التنمية الأمريكي (2011). هل المدارس الخاصة تقوم بعمل أفضل للتعليم العام بأمريكا اللاتينية؟ http://www.iadb.org/en/topics/education/do-private-schools-do-a-better-job-of-teaching-in-latin-america,7429.html [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

38 أكاغوري، 2011، المدارس الخاصة منخفضة الرسوم النوعية لفقراء الريف: خيال أم حقيقة؟ الأدلة من جنوب غانا. بحوث الطرق التمهيدية لمرحلة الوصول للتعليم رقم/ا 69. فالمر: جامعة ساسكس.

39 أندريس فرناندیز، وروبرتو ديل فالي،2013. عدم المساواة في التعليم في كوستاريكا: الفجوة بين الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة. تحليل لنتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA). مراجعة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سيبال). http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/37004/RVI-111FernadezdelValle_en.pdf?sequence=1 [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

40 م. فرنتي ووتشان، بكو (2015). الأكاديمي نتائج العامة ومدرسة ثانوية خاصة للطلاب: ما وراء الاختلافات؟ http://www.statcan.gc.ca/pub/11f0019m/11f0019m2015367-eng.htm [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

41 موقع منظمة التعاون والتنمية http://gpseducation.oecd.org/revieweduca-tionpolicies/#!node=44129&filter=all [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

42 اس تس لوبينسكي ولوبينسكي 2006، قطاع المدارس والتحصيل الدراسي: تحليل متعدد المستويات من NAEP البيانات الرياضيات المجلة الأمريكية للأبحاث التربوية. http://aer.sagepub.com/content/43/4/651.short [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

43 سيدني مورنينغ هيرالد، 14 كانون الأول/ديسمبر 2014: المدارس الحكومية تتفوق على الخاصة في شهادة الثانوية العامة http://www.smh.com.au/national/education/public-schools-beat-private-rivals-in-hsc-comparison-20141213-125kmu.html [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

44 بيللي، 2005، الجدل حول المدارس الخاصة والحكومية: حالة شيلي http://www.innovations.harvard.edu/sites/default/files/PEPG-05-13bellei.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

45 داي اشلي وآخرون (2014)، مرجع سابق.

46 وزارة التنمية الدولية نيجيريا (2011) تقديم الدعم للمدارس الخاصة منخفضة الرسوم: تقرير البعثة الاستطلاعية http://www.springfieldcentre.com/wp-content/uploads/2012/11/Lagos-education-scoping-mission-report1.pdf [الدخول أيار/مايو 2016]

47 سينغ، ر.، سركار 2012 أهمية نوعية التعليم: مدى ارتباط نتائج الطلاب بنوعية التعليم في المدارس الخاصة والعامة في الهند. أكسفورد: جامعة أكسفورد. ورقة عمل يونغ لايفز 91.

48 لال، 2000 مدارس للفكر: دراسة في المدارس الخاصة الصغيرة في جايبور. جايبور: بود شيكشا ساميتي.

49 غليوي، P. وآخرون. (2011) الموارد المدرسية والنتائج التعليمية في البلدان النامية: مراجعة المصادر من 2010-1990

50 ورقة حقائق رقم 33 (2015). http://www.uis.unesco.org/Education/Documents/fs33-2015-teachers.pdf

51 نوبور، 2014. هل هذه مدارس حقا؟ دراسة عن وضع المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في الهند. التحالف الوطني للتعليم.

52 ستيرن، جمب وهاينمان، 2013. انخفاض رسوم التعليم الخاص: حالة كينيا في سريفاستافا، (نسخة)، انخفاض رسوم التعليم المدرسي الخاص:؟ زيادة عدم المساواة أم التخفيف من وطأة الحرمان ص. 28-105. أكسفورد: ندوة الكتب.

53 كار هيل، ومرتضى، 2013 تقييم إمكانيات الفساد: نموذج مؤسسة البنجاب للتعليم

54 هارما واديفيسايو 2013، تصعيد: التحديات التي تواجه المدارس الخاصة برسوم منخفضة في الأحياء الفقيرة في لاغوس، نيجيريا في في سريفاستافا، (نسخة)، انخفاض رسوم التعليم المدرسي الخاص:؟ زيادة عدم المساواة أم التخفيف من وطأة الحرمان. أكسفورد: ندوة الكتب ص 51-129.

55 أسلم، م. وكينغدون 2011، ما يمكن للمعلمين القيام بها لرفع إنجاز التلاميذ؟ اقتصاديات مراجعة أداء مؤسسات التعليم، ايلسفير، المجلد. 30 (3)، الصفحات 574-559

56 اليونسكو. تقرير رصد التعليم للجميع العالمي 2015: التعليم للجميع 2015-2000: الإنجازات والتحديات باريس: اليونسكو

57 أكاغوري، 2011، مرجع سابق. سبق ذكره

58 موقع صندوق بيرسون للتعلم بأسعار معقولة http://www.affordable-learning.com/research-fieldwork/case-studies-stories/omega-schools.html#sthash.VLInXOY0.dpbs [الدخول آذار/مارس 2016]

59 أكاديميات بريدج الدولية موقع توظيف مدراء تدريب المعلمين، وتنص الروابط التالية أن تدريب المعلمين في حد ذاته يتألف من برامج تدريب مقيم لمدة ثلاثة أسابيع. انظر http://www.bridgeinternationalacademies.com/company/careers/?-job&p=2FouJ52fw4، أو مؤقتا إصدارات مخبأة: www.campaignforeducation.org/docs/Bridge%20International%20Academies%20TTM%20Advert_KEN-

www.campaignforeducation.org/docs/Bridge%20و YA_280716.pdf
International%20Academies%20TTM%20Advert_Liberia_280716.
pdf [الدخول أيار/مايو 2015]

60 هارما واديفيسايو 2013،المرجع السابق. سبق ذكره.

61 ريب، ماكفرسون وآخرون (2014) مرجع سابق.

62 سيري 2014، العمل للكثير: الخدمات العامة تكافح عدم المساواة، ورقة إحاطة رقم 182. أكسفورد: أوكسفام

63 سينغ، آر، وبانغاي، 2014. المدارس الخاصة منخفضة الرسوم في الهند –تساؤلات دون أجوبة؟ ملاحظات من بحوث حياة الشباب في ولاية اندرا براديش. المجلة الدولية للتطوير التربوي 39: 132-140. http://www.younglives.org.uk/sites/www.younglives.org.uk/files/Singh%20Bangay%20%20IJED%20Low%20Fee%20Private%20Schooling%20in%20India.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

64 انظر اليونيسيف إلغاء الرسوم المدرسية http://www.unicef.org/education/bege_61665.html [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

65 البنك الدولي، (2004). الرسوم المدرسية: العقبة أمام توفير التعليم للجميع التعليم ملاحظات http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/Education-Notes/EdNotes_Userfee_3.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

66 باتيجيكا. واوكوروت 2005، التعليم الابتدائي: أوغندا لندن: معهد التنمية لما وراء البحار. (موجز السياسة 10)

67 معهد اليونسكو للإحصاء ورقة حقائق رقم 18 (2012). http://www.uis.unesco.org/FactSheets/Documents/fs-18-OOSC-2.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

68 مثالان: أكاديميات بريدج الدولية (التي تشير أنها تستهدف الأحياء الفقيرة)، وسلسلة مدارس جيان شالا في الهند (التي تشير أنها تستهدف الفقراء في المناطق الحضرية).

69 تشدغا، وكريد، 2014 كيف يتفاوت الطلب على التعليم الخاص في مواقع مختلفة حسب عروض المدارس الخاصة؟ تحليل البيانات من المركز الوطني لدراسة الخصخصة في التعليم/ الهند الريفية، ورقة عمل، 222

70 هارما واديفيسايو 2013،المرجع السابق. سبق ذكره.

71 اليونسكو 2015، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، المعونة الإنسانية للتعليم: أهميته وحاجته الملحة، ورقة سياسة 21. باريس: اليونسكو

72 تحالف الأعمال العالمي للتعليم http://gbc-education.org/davos-syria-announcement/ [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

73 الحق في التعليم (2014) خصخصة التعليم: الاتجاهات العالمية لحقوق الإنسان http://www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/RTE_Privatisation%20of%20Education_Global%20Trends%20of%20Human%20Rights%20Impacts_2014.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

74 داي اشلي وآخرون (2014)، مرجع سابق

75 ساحوه، 2005 التفاوت الجندري داخل الأسرة في اختيار المدرسة: أدلة من التعليم الخاص في الهند. www.isid.ac.in/~soham9r/doc/pvt_paper.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

76 تقرير بديل مقدم من المبادرة العالمية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والعلوم السياسية مدرسة القانون إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورته 54 للنظر فيها من قائمة القضايا لتشيلي في تشرين الأول/نوفمبر 2014.

77 وزارة العدل في الولايات المتحدة http://www.justice.gov/opa/pr/large-network-private-schools-pays-215000-settle-lawsuit-alleging-discrimination-against [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

78 باتناغار، وعمر المنفعة العامة للمدارس الخاصة: دراسة من ثمانين من نخبة المدارس الخاصة من الهند http://www.vivekbharadwaj.in/public%20utility%20final%20report.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

79 هيومن رايتس ووتش (2011). المستقبل المسروق: معوقات التعليم للأطفال ذوي الإعاقة في نيبال. نيويورك: هيومن رايتس ووتش http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/nepal0811ForWebUpload.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

80 ريب، ماكفرسون وآخرون (2014) مرجع سابق

81 هارما وروز، 2012 هل المدارس الخاصة منخفضة الرسوم للمرحلة الابتدائية تتوفر بأسعار معقولة للفقراء؟ أدلة من الهند الريفية روبرتسون، الشماس، ومونديي، ك (نسخة) الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم: اللاعبون الجدد وأساليب الحكم في عالم معولم، شلتنهام، إدوارد إلغر.

82 على سبيل المثال http://www.ncpublicschools.org/docs/intern-research/reports/schoolclosure.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

83 نهج تايلور هو نهج الإنتاج الصناعي الذي بدأ مع فريدريك وينسلو تايلور في أواخر القرن التاسع عشر، أي زيادة الفعالية الاقتصادية والإنتاجية من خلال تحليل وتوحيد المعايير، وفي مجال التعليم، طبقت مبادئ تايلور - نفس الفترة تقريبا، ولا تزال موجودة إلى حد ما في الممارسات التعليمية في العصر الحديث، وتعتمد على حفظ الحقائق عن ظهر قلب، والاختبار الموحد الذي يعتمد على مثل هذه الأساليب من "التعلم".

84 انظر التعليق العام رقم 17 على اتفاقية حقوق الطفل http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRC%2fC%2fGC%2f17&Lang=en [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

85 http://blogs.worldbank.org/education/scaling-private-sector-education-three-lessons [دخول الموقع تموز/يوليو 2014]

86 هيرشمان، 1970. الخروج، المعارضة، والولاء: الردود على تراجع الشركات، المنظمات، والدول. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد.

87 برونز ب، فيلمر، د؛ وباترينوس، 2011. جعل المدارس تعمل: أدلة جديدة على إصلاحات المساءلة، البنك الدولي: واشنطن دي سي

88 سريفاستافا، ب لا خيار ولا ولاء: مدرسة الاختيار والقطاع الخاص منخفض الرسوم في الهند. نيويورك: المركز الوطني لدراسة الخصخصة في التعليم.

89 كاغوري، 2011 اختيار الأسر للمدارس في غانا الريفية: استكشاف مساهمة وحدود المدارس الخاصة منخفضة الرسوم لتوفير التعليم للجميع. فالمر: جامعة ساسكس.

90 روس، سي وبارو، (2009). قسائم المدارس وإنجازات الطلاب: أدلة حديثة وأسئلة المتبقية، الاستعراض السنوي للاقتصاد المجلد. 1: 42-17

91 منظمة التعاون والتنمية (2011). مرجع سابق. سبق ذكره.

92 أوكتش موتيزيا، نغواري؛ إزيه، أي سي وايباري 2010. سياسة مجانية التعليم الابتدائي وحركة تلاميذ المدارس في كينيا في المناطق الحضرية. المجلة الدولية للبحوث التربوية 49 (6): 173-183.

93 هارما، 2009 يمكن للاختيار تعزيز التعليم للجميع؟ الأدلة من النمو في التعليم الابتدائي الخاص في الهند. قارن: مجلة التعليم الدولي المقارن 39 (2): 151-165.

94 لوستج، 2015، تأثير إعادة توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة: بينة من ثلاثة عشر من البلدان النامية من حيث الالتزام بمشروع الإنصاف ورقة العمل رقم 30

95 أحمد، وأمجد أس؛ وحبيب، 2014. التعليم الخاص: المحددات والآثار المترتبة على العدالة الاجتماعية في ولاية البنجاب في المناطق الريفية وباكستان/ ماكفرسون وآخرون (2014) مرجع سابق. سبق ذكره.

96 سينغ، أر، وسركار، 2012، مرجع سابق. سبق ذكره.

97 هارما وروز، (2012) في روبرتسون، S؛ فيرجر وموندي، (نسخ) مرجع سابق.

98 معهد الشؤون الاقتصادية، ملخص تحليل نتائج الاستفادة في قطاع التعليم في كينيا، ص١، http://www.ieakenya.or.ke/publications/doc_download/293-benefit-incidence-analysis-on-the-education-sector-in-kenya [دخول الموقع آذار/مارس 2016]

99 أكيامبونغ وروولستون، (2013). انخفاض رسوم المدارس الخاصة في غانا: هل تنامي الطلب يعمل على تحسين الوصول العادل وبأسعار معقولة للفقراء؟ سريفاستافا، (نسخ) المرجع السابق. سبق ذكره.

100 منظمة التعاون والتنمية (2014). وعندما يكون التنافس في المدارس مفيدا؟ تحليل لنتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيزا) تحت المجهر 42 https://www.oecd.org/pisa/pis-aproducts/pisainfocus/PISA-in-Focus-N42-(eng)-FINAL.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

101 ديفيز، تشنغ وتشانغ (2003) التنقل بين الأجيال بين التعليم العام والخاص

102 اليونسكو 2009 تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع مرجع سابق. سبق ذكره 2009 التغلب على عدم المساواة: أهمية الحوكمة. باريس: اليونسكو

103 اليونسكو 2014 تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع مرجع سابق. سبق ذكره.

104 المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2016). بيانات هيئات حقوق الإنسان حول التعليم الخاص أيلول/سبتمبر 2014 –آذار/مارس 2016. http://bit.ly/synthesisprivatisationV5 [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

105 للحصول على قائمة من الشراكات بين القطاعين العام بتمويل من البنك الدولي، بما في ذلك باكستان وهايتي وأوغندا والفلبين، انظر موندي، كي وميناشي 2014 مرجع سابق. سبق ذكره.

106 على سبيل المثال http://blogs.worldbank.org/education/how-do-school-vouchers-help-improve-education-systems و https://dfid.blog.gov.uk/2013/05/21/ghanaian-families-pay-for-a-private-education [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

107 أنصاري، أيار/مايو 2012 نظام التعليم بالقسائم في لاهور: خدمة المحرومين؟ http://www.ncspe.org/publications_files/OP203.pdf [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]، وباربر أم، الخبر السار من باكستان: كيف أن النهج الثوري الجديد لإصلاح التعليم في ولاية البنجاب يبين الطريق إلى الأمام لباكستان وفي كل مكان من حيث مساعدات والتنمية

108 قطاع التعليم في البنجاب البرنامج الثاني (PESP II)، التقرير السنوي 1، شباط/فبراير 2014 http://iati.dfid.gov.uk/iati_documents/4374626.odt [دخول الموقع آب/أغسطس 2016]

109 روس، سي وبارو، (٢٠٠٩). مرجع سابق. سبق ذكره.

110 باستخدام بيانات نيلس/NELS (المسح الطولي للتعليم الوطني)، ومدارس خاصة عندما تقوم المدارس الخاصة بتمحيص الطلاب عن طريق تخفيض الرسوم الدراسية. ايبل، FI-GLIO ورومانو (2004) هناك دعما كبيرا لصالح هذا التوقع النظري. ايبل ورومانو (1998

111 استنادا إلى تحليل من قبل البروفيسور هنري ليفين من جامعة كولومبيا، قدم في مؤتمر تقييم الخطة السويدية للقسائم استضافته الأكاديمية السويدية الملكية للعلوم/مدونة-http://diane-ravitch.net/2013/03/26/the-swedish-voucher-system-an-appraisal/ [دخول الموقع أبريل 2014]

112 انظر المقالات الإخبارية التي تعطى لمحة عامة عن السويد http://www.slate.com/articles/news_and_politics/the_dismal_science/2014/07/sweden_school_choice_the_country_s_disastrous_experiment_with_milton_friedman.html http://www.economist.com/news/europe/21588959-swedish-pupils-have-fallen-behind-their-international-peers-fixing-swedens-schools [الدخول أيلول/سبتمبر 2016]

113 مورغان، بيتروسينو، وفرونيوس، 2013. مراجعة منهجية للأدلة على تأثير برامج القسائم المدرسية في البلدان النامية، لندن، مركز: EPPI-، وحدة بحوث العلوم الاجتماعية، معهد التربية، جامعة لندن.

114 اليونسكو 2009 تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع مرجع سابق. سبق ذكره

115 اليونسكو 2014 تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع مرجع سابق. سبق ذكره

116 مكتب اليونسكو الدولي للتعليم (2011). البيانات العالمية للتعليم: سنغافورة http://www.ibe.unesco.org/sites/default/files/Singapore.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

117 اليونسكو (2015). إعلان إنتشون وإطار العمل للتعليم: نحو جودة التعليم الشامل والعادل والتعلم مدى الحياة للجميع. باريس: اليونسكو.

118 اليونسكو 2014 تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ورقة 12: زيادة عائدات الضرائب لسد الفجوة التمويلية للتعليم باريس: اليونسكو http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002270/227092e.pdf . [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

119 تستند قائمة الملاذات الضريبية على غرافيل. الملاذات الضريبية: تجنب الضرائب الدولية والتهرب الضريبي. تقرير CRS للكونغرس، خدمة أبحاث الكونغرس، الولايات المتحدة الأمريكية.

120 كريفللي، ودي موجي، وكين، 2015. تآكل القاعدة، تحويل الأرباح والبلدان النامية. ورقة عمل صندوق النقد الدولي، WP/15/118.

121 بناءً على تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 2015 تقديرا الحاجة الى 39 مليار دولار أمريكي لتغطية الفجوة السنوية لتحقيق أهداف التعليم - 20٪ من 200 مليار = 40 مليار دولار أمريكي.

122 اليونسكو 2016 تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ورقة سياسة 25: ركود المساعدة للتعليم، مما يهدد الأهداف العالمية http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002448/244817E.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

123 انظر على سبيل المثال http://www.theguardian.com/news/datablog/2011/apr/27/africa-education-spending-aid-data [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

124 لوستج، بوسينو؛ وسكوت، 2013. تأثير الضرائب والإنفاق الاجتماعي على عدم المساواة والفقر في الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، المكسيك وبيرو وأوروغواي: ورقة عمل على الالتزام بمشروع الانصاف 13. جامعة تولين.

125 منظمة الشفافية الدولية حول الفساد العالمي، انظر http://www.transparency.org/gcr_education [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

126 برونز،ولوكو 2014. المعلمون العظماء: كيفية رفع مستوى تعلم الطلاب في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واشنطن: البنك الدولي http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/LAC/Great_Teachers-How_to_Raise_Student_Learning-Barbara-Bruns-Advance%20Edition.pdf [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

127 درست الحملة العالمية للتعليم الأهمية الحاسمة للمعلمين المدربين تدريبا جيدا ومهنيا في:معلم لكل طفل: إغلاق الفجوة المعلمين المدربين (2012). جوهانسبرج: الحملة العالمية للتعليم.

128 مشروع الحق في التعليم http://www.right-to-education.org/issue-page/privatisation-education [دخول الموقع أيلول/سبتمبر 2016]

129 داي اشلي وآخرون (2014)، مرجع سابق.

130 هارما واديفيسايو 2013،المرجع السابق. سبق ذكره

131 المرجع السابق.

132 الاطلاع على التقرير الاخباري http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-india-17687204 [دخول الموقع تموز/يوليو 2016]

الحملة العالمية

للتعليم

www.campaignforeducation.org